التجارة العربية البينية (الواقع ـ المعوقات والحلول)

م.خالد فيحان رجا — أ.م علي احمد درج
المديرية العامة لتربية الانبار — جامعة الانبـار

المستخلص

إن العلاقات الاقتصادية العربية ـ العربية تعكس بدون شك جدلية الارتباط القائم بين التطور والتخلف على أساس إن هاتين الظاهرتين تكونان قطبي الاقتصاد العربي كمنظومة أفرزتها طبيعة الارتباط القائم بين العالم العربي والعالم الخارجي . وان التركيز في هذا البحث انصب على المبادلات التجارية فقط وهي بمج ملها عوامل ساهمت في دفع المبادلات عقب أحقاب تاريخية مختلفة ، وأصبحت العلاقات التجارية بين الأقطار العربية تستمد طابعها من قاعدة التطور اللامتكافئ المرتبط بتوزيع العمل الاستعماري الذي فرض على الأقطار العربية التخصص في إنتاج المواد الأولية واستهلاك ما يصنع في الدول الرأسمالية والاندماج في السوق العالمية . وبعد حصول الأقطار العربية على استقلالها كانت صادراتها في مجال (البترول) تستحوذ على النسبة الأكبر في مجمل تجارتها البينية أو الدولية . تتجلى أهمية البحث في إن الوطن العربي يتسم بموقع استراتيجي مهم ويمتلك ثرو ات هائلة تمكنه من الاعتماد على الذات في حالة استغلال تلك الموارد استغلالا امثل من خلال التعاون والتنسيق العربي المشترك وصولا الى اندماج اقتصادي عربي يغني عن الاندماج مع الاقتصادات الرأسمالية . أما هدف البحث هو استكشاف إعادة تكييف العلاقات العربية ـ العربي ة وضرورة توجيه وتنسيق العلاقات الاقتصادية العربية الثنائية والجماعية لخدمة الأهداف القومية . ويفترض البحث بان هناك مايبرز العوامل المختلفة للاختلال في المبادلات التجارية العربية البينية وارتباط مبادلات هذه الأقطار مع الخارج مما أدى الى تدني نسبة المبادلات العربية البينية (9%) مقارنة مع نسبة المبادلات العربية الدولية (91%).

Abstract

The economic- Arabic relations reflect , without any doubt, the debate of the relation held between development and what is not developed ; on the basis that these two phenomena form the two polar of the Arabic economic as a system resulted out of the correlation nature presented between the Arabic world and the outer world. Accordingly, the present study focuses on the in- between Arabic trade exchanges. There are many factors which relate the Arabic countries with each other . They all contribute in paying these exchanges through different historical decades. The trade relations between the Arabic countries have taken their manner from the base of the nonequivalent development which is related in the distribution of the colonial work which imposed the specialization , on the Arabic countries , in the production of the real materials, consumed what is made in the capital states and blended or fused in the world market. After the independence of the Arabic countries , their products of oil represented the maximum ratio of all their in- between and state trade. The

importance of the research is implied in that the Arabic Homeland is characterized by a strategic important location and has a huge wealth enables him to depend on itself . This can be done by making use of these materials, typically, through the Arabic cooperation approaching the Arabic economic blending that can compensate the fusion with the capital economics. The research aims at investigating the return (comeback) of the adaptations of the Arabic- Arabic relationships and the necessity of directing and associating the Arabic and economic binary and wholly relations for the purpose of serving the national goals . It is hypothesized that there is what makes the different factors of problems prominent in the in- between Arabic trade exchanges and their relation with the outer world . This leads to the decrease of the ratio of the in-between exchanges (9%) as compared to the ratio of the state exchanges (91%).

المقدمة :

طبيعة ومشكلة البحث

يكتسب موضوع التجارة العربية البينية اهمية خاصة في عالمنا الذي يعتبر ثروة اقتصادية مهمة على المستوى القومي والدولي ، هذا العالم الذي يعتبر ثورة اتصال وثيقة الروابط بين أنحائه بصورة لم تعرفها البشرية من قبل ، عالم الاعتماد المتبادل ، عالم ينعم جزء منه بالرفاهية والتقدم وغالبية أجزاءه يعمها الفقر والتخلف وهي في حيرة من امرها لمعالجة مشاكلها . إن العلاقات الاقتصادية العربية ـ العربية تعكس بدون شك جدلية الارتباط القائم بين التطور والتخلف على أساس إن هاتين الظاهرتين تكونان قطبي الاقتصاد العربي كمنظومة أفرزتها طبيعة الارتباط القائم بين العالم العربي والعالم الخارجي ، وقد ركز البحث على المبادلات التجارية العربية البينية فقط ، ولتبسيط التحليل تم تقسيم الاقطار العربية الى مجموعتين تضم الاولى الاقطار العربية النفطية اما الثانية تضم الاقطار العربية غير النفطية ، ورغم كل الاتفاقيات بين الاقطار العربية انصب توجه الدول الراسمالية على عرقلة هذا التبادل وتحويله الى تبادل تجاري عربي دولي انعكس سلبا على العلاقات التجارية العربية البينية .

اهمية البحث

ان الوطن العربي يتسم بموقع ا ستراتيجي مهم بين قارات العالم الثلاث (اسيا ، اوربا ، افريقيا) ويمتلك ثروات هائلة تمكنه من الاعتماد على الذات في حال استغلال تلك الثروات استغلالا امثل من خلال التعاون والتنسيق العربي المشترك وصولا إلى اندماج اقتصادي عربي يغني عن الاندماج مع الاقتصادات الرأس مالية وهذا بدوره يعزز التبادل التجاري العربي البني ويحد من ظاهرة التبعية الاقتصادية للخارج ويعزز الاستقلال السياسي والاقتصادي للعرب .

هدف البحث

استكشاف إعادة تكييف العلاقات العربية – العربية وضرورة توجيه وتنسيق العلاقات الاقتصادية العربية الثنائية والجما عية لخدمة الأهداف القومية الأمنية والاقتصادية وضمان درجة عالية من

التبادل بين الأقطار العربية عن طريق التحول في طبيعة العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة التي تربط الأقطار العربية مع الخارج بما يخدم مصالح الاقطار العربية ، على ان التحول في هذه العلاقات يبقى مرتبطا اساسا بالمجهود العربي القطري والقومي وهذا يقتضي من العرب اعادة بناء اقتصاداتهم وتحسين علاقاتهم البينية وتنوعيها .

فرضية البحث

هناك ما يبرز العوامل المختلفة للاختلال في المبادلات التجارية العربية البينية وارتباط مبادلات هذه الاقطار مع الخارج ، مما ا دى الى تدني نسبة المبادلات البينية مقارنة مع نسبة المبادلات الخارجية (الدولية) .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور تضمن المحور الاول واقع التجارة العربية البينية اما المحور الثاني تناول معوقات التجارة العربية البينية في حين كرس المحور الثاللث لدراسة الحلول المقترحة لتطوير التجارة العربية البينية . وانتهى البحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بذلك .

<u>المحور الاول : واقع التجارة العربية البينية ....</u>

قبل الحديث عن واقع التجارة العربية البينية لابد من التطرق الى اتجاهات وتطور التجارة العربية البينية خلال العقود الثلاث الماضية ، اذ تضاعفت قيمة التجارة العربية البينية (الصادرات والواردات) بنحو (11) مرة بين عامي (1972-1980) لتصل الى (23) مليار دولار في عام (1980) مقارنة بنحو (2) مليار دولار عام (1972) نتيجة سياسات تصحيح اسعار النفط التي ا عتمدت في ذلك الوقت ، ثم اخذت قيمة التجارة البينية في التراجع مع انخفاض اسعار النفط في السوق الدولية ، اذ بلغ متوسطها (20)مليار دولار بين عامي (1981-1985) اذ وصل الى (15) مليار دولار فيما بين (1986-1990) ويقترب متوسطها خلال جميع سنوات عقد الثمانينات من (18) مليار دولار ، وقد شكلت الصادرات العربية البينية وحدها حوالي (9) مليار دولار في المتوسط خلال المدة (1980-1989) . (**رزق ، 1992: 201**). اما من حيث حصة التجارة البينية في اجمالي التجارة العربية فلم يطرأ عليها اي تغير ملحوظ خلال عقدي السبعينات والثمانينات نظرا لتقارب معدلات نمو التجارتين خلال هذين العقدين ، فقد شكلت حصة التجارة العربية البينية (الصادرات والواردات) نسبة (7.5%) من التجارة العربية الخارجية في المتوسط خلال المدة (1980-1989) اذ بلغت حصة الصادرات العربية الاجمالية في المتوسط ، بينما بلغت حصة الواردات العربية البينية ما نسبته (8%) من الواردات العربية الاجمالية خلال نفس المدة . كذلك لم يطرأ تحسن ملحوظ على حصة الصادرات العربية البينية من اجمالي الصادرات العربية خلال عقد التسعينات ، فهي لاتزال تمثل

نسبة متواضعة جدا ، اذ بلغت خلال المدة (1990-1994) نحو (10%) وبلغت خلال المدة (1995-1999) نحو (9.1%) في المتوسط ، اما فيما يخص الواردات العربية البينية فقد بلغت نسبتها (8.6%) الى اجمالي الواردات العربية خلال المدة (1995-1999) في المتوسط . (**رزق ، 1992: 201**). وتوضح قيم التجارة العربية البينية (الصادرات والواردات خلال عامي (2000-2003) عن استمرار تدني نسبة التجارة البينية العربية مقابل التجارة الاجمالية فقد بلغت نسبة الصادرات العربية البينية الى اجمالي الصادرات العربية (7.3%) عام (2000) في حين بلغت (7.2%) عام (2001) بينما بلغت نسـبة الواردات العربية ا لبينية الى اجمالي الواردات العربية (10.2%) خلال عامي (2000-2001) ، وخلال عام (2002) بلغت نسـبة الصادرات العربية البينية الى اجمالي الصادرات العربية (8.5 %) وبلغت (8.2%) عام (2003) و(8.3%) عام (2004) و(8.1%) عام (2005) . بينما بلغت نسبة الواردات العربـية البينية الى اجمالي الواردات العربية الخارجية خلا ل الاعوام (2002) ، (2003) ، (2004) ، (2005) مانسبته (11.6%) ، (10.9%) ، (11.2%) ، (12.4%) على التوالي . (**التقرير الاقتصادي الموحد ، 2006 : 146**) .

ولكي يتم توضيح هذا الموضوع بشئ من التفصيل سوف نقوم بتناول جانبين مهمين بالنسبة للتجارة العربية البينية وكما ياتي :

أولا :. اتجاهات التجارة العربية البينية – التوزيع الجغرافي

شهدت الثلاث عقود الماضية تطورا ملحوظا في اتجاه التجارة العربية البينية ، ففي عقد السبعينات تميز التوزيع الجغرافي للتجارة العربية البينية بالتركيز بين عدد محدود من الدول العربية ، فعلى صعيد الواردات تساهم (6) دول عربية بأكثر من نصف الواردات العربية هي (السعودية ، البحرين ، المغرب ، الاردن ، العراق وسوريا)فقد كان نصيب تلك المجم وعة من الواردات العربية البينية للمدة (1975–1979) حوالي (57%) ، بالمقارنة نجد ان الواردات العربية البينية كانت اقل تركيزا من الصادرات العربية البينية اذ تسيطر (4) دول عربية فقط على اكثر من ثلثي الصادرات العربية البينية وهي (السعودية ، الكويت ، العراق والا مارات) وقد ساهمت هذه المجموعة بحوالي (75%) من الصادرات العربية البينية خلال نفس المدة ،وهذه النسبة تعكس اهمية (النفط) في الصادرات العربية البينية كون هذه الدول هي دول نفطية ، وكذلك تشير هذه النسبة الى اهمية السوق العربية في مجال النفط ومشتقاته والصناعا ت القائمة عليها كالصناعات البتروكيمياوية .(**التقرير الاقتصادي الموحد ، 1985: 188**) .

اما في عقد الثمانينات من القرن الماضي فقد شهد اتجاه التجارة العربية البينية للمدة (1980-1986) تغيرا ملحوظا حسب البيانات المتوفرة ، اذ نلاحظ ان التجارة العربية البينية

تنحسر في عدد قليل من الدول العربية اذ تركزت حوالي (79%) من الصادرات العربية البينية في (7) دول عربية هي (السعودية، الكويت، العراق ، البحرين ، الإمارات، لبنان والأردن) بينما تركزت الواردات العربية البينية في(10) دول عربية هي (البحرين، السعودية ، اليمن، سوريا، المغرب، الامارات، العراق ، لبنان، الاردن وعمان) اذ شكلت هذه المجموعة حوالي (77%) من هذه الواردات خلال نفس المدة ، ولقد تركزت نصف الواردات العربية البينية عام (1980) في (4) دول عربية هي (البحرين، السعودية، سوريا واليمن) في حين تركزت الواردات العربية البينية عام (1986) في كل من (البحرين، السعودية، عمان والاردن).

ومن ناحية اخرى تركزت حوالي نصف الواردات العربية البينية عام (1980) في دولتين هما (السعودية والكويت) اذ شكلت (48%) ، كما تركزت الصادرات العربيـة البينية عام (1986) فـي (3) دول عربية هي (السعودية ، الكويت والامارات) اذ شكلت حوالي (55%)، وعليه نجد ان السمة الغالبة للتجارة العربية البينية هي تركزها الشديد جغرافيا مع تنوعها سلعيا . (**التقرير الاقتصادي الموحد، 1988:– 127-128**) .

ومن الجدير بالذكر ان التركيز الجغرافي في ش رق المنطقة العربية (الدول النفطية) كونها بلدان تمتاز بأقتصادات متشابهة ، اما في الاعوام اللاحقة (1987 ,1988 ,1989) وحسب البيانات المتاحة لم يطرأ اي تغير ملحوظ على اتجاه التجارة العربية البينية ، الا انه لا بد من الاشارة الى ان الارتفاع النسبي لنصيب دول مجلس التعاون الخليجي خلال عقد الثمانينات من الصادرات والواردات العربية البينية يعود الى الاستقرار وثبات العلاقات السياسية التجارية بين دول المجلس وتطورها باستمرار نحو الافضل ضلا عن ميل نظم التجارة في هذه الدول الى الانفتاح العربي مع خلوها من التعقيد ، وفيما يخص عقد التسعينات من القرن الماضي ونتيجة للاحداث المعروفة المتمثلة (حرب الخليج الثانية) والتي شملت تداعياتها مختلف جوانب الحياة ، فقد تراجعت الصادرات والواردات العربية البينية للمدة (1990-1994) بشكل ملحوظ من خلال البيانات المتوفرة، ويعزى ذلك الى توقف دولتين عن التصدير والاستيراد هما (العراق والكويت) خلال تلك المدة واللذين كانا يشكلان نسبة لا بأس بها من قيمة التجارة العربية البينية ، اما بالنسبة لاتجاه التجارة العربية البينية خلال نفس المدة نلاحظ انه يغلب على تدفقات الصادرات والواردات التركيز على شريك او شريكين، اذ تظهر البيانات المتاحة عن اتجاه الصادرات العربية عام (1994) ان الصادرات البينية للسعودية تتركز بنسبة تبلغ نحو (60%) في دولتين هما (البحرين والامارات) كما تتركز الصادرات البينية للامارات في دولة واحدة هي (عمان) بنسبة (56%) وكذلك تتركز الصادرات العربـية البينية بنسب مقاربة في كل من (قطر) في اتجاه (الامارات وسوريا) في اتجاه (لبنان والسودان) في اتجاه (السعودية) (**التقرير الاقتصادي الموحد ، 128:1996**) . اما بالنسبة لاتجاه التجارة العربية البينية للمدة من (1995-1999)

وحسب البيانات المتاحة فانه حدثت زيا دة ملحوظة في عدد من الدول العربية فتشير ارقام عام(1999) الى ان الدول التي سجلت اعلى معدلات زيادة سنوية في قيمة الصادرات البينية هي (السعودية، الجزائر، اليمن، العراق، قطر، مصر، عمان، الكويت، الإمارات ،ليبيا) (,14% %55.6 ,%39.7 ,%28 ,%22.8 ,%22.4 ,%19 ,%17.5 ,%15.3 ,%14.7)على التوالي ، في حين سجلت كل من (تونس والمغرب) معدلات زيادة في قيمة صادراتها البينية بمقدار (10%) تقريبا في حين انخفضت الصادرات البينية لكل من البحرين بمقدار (14.1%)، السودان (4.1%)،سوريا (2.3%)، موريتانيا (9.5%). (**التقرير الاقتصادي الموحد، 129:1996**) . اما بالنسبة لتطور قيمة الواردات العربية البينية فقد سجلت بعض الدول العربية خلال عام (1999) اعلى معدلات زيادة اذ بلغت في (الجزائر ، مصر ، العراق ، لبنان ، الاردن، تونس ، سوريا ، اليمن)(61.3% ,42.8% ,40.1% ,37.6% ,35.8% ,33.4% 28.2% 19.6%) على التوالي بينما سجلت كل من (موريتانيا ، السعودية ، البحرين ، عمان ، ليبيا ، السودان ، قطر ، المغرب) زيادة في الواردات العربية البينية بمعدل يقل عن (10%) في حين سجلت دولة واحدة هي الكويت تراجعا في الواردات العربية البينية اذ بلغت نسبته حوالي (4%) خلال نفس العام . (**التقرير الاقتصادي الموحد،259:2000 –260)** .

ومن الجدير بالذكر ان اتجاهات التجارة العربية البينية خلال المدة (1995– 1999) تميزت بالتركز سواءا في جانب الصادرات او الواردات على عدد محدود من الدول العربية ، اذ ان التبادل التجاري يتم في غ البيته بين دول عربية مجاورة لبعضها ، فعلى سبيل المثال تركزت صادرات السعودية مع الكويت والامارات بنسبة (75%) كما تركزت الصادرات البينية للاردن في كل من العراق والسعودية بنسبة (40%)، وتركزت صادرات الجزائر مع كل من مصر وتونس بنسبة (65%)، اما بالنسبة للواردات البينية فقد بلغت واردات الاردن من العراق نسبة (65%)، وبلغت واردات عمان من الامارات حوالي (80%)، ونسبة واردات السودان من السعودية حوالي (60%)، ونسبة واردات ليبيا من تونس نسبة (50%)، وموريتانيا من الجزائر نسبة (40%). **(التقرير الاقتصادي الموحد ، 2000:–261–262)** .

ومما تجدر الاشارة اليه ان الزيادات الملحوظة التي سجلتها عدد من الدول العربية مثل (الجزائر، العراق، قطر، ليبيا، المغرب) تعتبر تغيرا في مسار نمو التجارة البينية لهذه الدول التي سجلت معدل تراجع سنوي الى الدول العربية خلال المدة (1995–1997) وان هذه الزيادة الملحوظة في مسار نمو التجارة العربية البينية لم تأتي من فراغ خلال عام (1999) بل جاءت بعد استجابة الدول العربية لقرار قمة القاهرة عام (1996) فقد اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي عام (1997) اتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي عام (1998) بدأت مرحلة جديدة لاقامة سوق عربية موحدة تهدف الى الحد من الاثار

السلبية للعولمة على الاقتصادات العربية وقد اثمرت عن النتائج الايجابية التي تم الاشارة اليها انفا . (**التقرير الاقتصادي الموحد،276:2003**)

اما اتجاه التجارة العربية الىبينية خلال المدة (2000–2005) فلم يتغير كثيرا نمط التجارة بين الدول العربية خلال هذه المدة اذ اتسم بتركز معظم التبادل التجاري البيني بشكل عام في دول عربية متجاورة وتعتبر السعودية اهم سوق تصدير للدول العربـية اذ تشكل ما يزيد عن (50%) للصادرات البينيـة الى كل من (البحرين، السودان، الصومال) وحوالي (25%) من الصادرات البينية الى كل من (الاردن، سوريا، قطر، لبنان، اليمن) ومن جانب الواردات العربية البينية تعتبر السعودية ايضا اهم مصدر للواردات البينية اذ تأتي نصف الواردات البينية تقريبا لكل من (الامارات، البحرين، السودان، الصومال، الكويت، مصر، المغرب) من السعودية، وبوجه عام يمكن القول انه لايزال اتجاه التجارة العربية البينية يتميز بظاهرة التركز الجغرافي ، فعلى سبيل المثال تظهر البيانات المتاحة لعدد من الدول العربية لعام (2000) ان اتجاه الصادرات البينية لكل من البحرين وقطر في دولتين هما السعودية والامارات بنسبة (50%) ونسبة (49%) على التوالي، وكذلك تتركز الصادرات البينية للاردن في اتجاه السعودية والعراق بنسبة (21% و 24%) على التوالي . (**التقرير الاقتصادي الموحد،261:2001**)

اما بالنسبة لتركز اتجاه الواردات ال عربية البينية عام (2000) فنلاحظ ان تركز واردات عمان من الامارات حوالي (62%) ، كما يأتي قرابة نصف الواردات البينية من دولة واحدة بالنسبة لتونس اذ تأتي نصف وارداتها من ليبيا كما تأتي نصف واردات موريتانيا من الجزائر (**التقرير الاقتصادي الموحد،268:2003**). اما بالنسبة للبيانات المتاحة لعام (2002) فتظهر ان الصادرات العربية البينية لسلطنة عمان قد تركزت في دولة مجاورة واحدة هي الامارات بنسبة (80%) في حين تركزت الصادرات البينية للبحرين في دولتين مجاورتين هنا السعودية والامارات بنسبة (34%) و (24%) على التوالي، كما تركزت الصادرات البينية للاردن مع كل من العراق والسعودية بنسبة (42%) و (14%) على التوالي ، وتتجه نصف الصادرات البينية لتونس الى دولة واحدة هي ليبيا كما تتجه نصف صادرات الجزائر البينية الى المغرب ، اما فيما يتعلق بجانب الواردات العربية البينية فقد بلغت الواردات البينية للاردن من العراق (60%) من اجمالي وارداتها البينية وهي في غالبيتها واردات نفطية ، في حين بلغت واردات عمان من الامارات نسبة (83%) كما بلغت نسبة واردات السودان من السعودية حوالي (65%) كما يأتي على ما يزيد من نصف الواردات البينية لليبيا من تونس ، ويأتي حوالي (43%) من الواردات البينية لموريتانيا من الجزائر. (**التقرير الاقتصادي الموحد،268:2003**).

اما بالنسبة للبيانات المتاحة لعام (2005) فتشير اتجاهات التجارة البينية الى ان صادرات ليبيا قد تركزت في دولة مجاورة واحدة هي تونس بنسبة (69%) من صادراتها البينيـة، وتركزت

كذلك صادرات عمان البينية في دولة واحدة هي الامارات بنسبة (64%) وتركزت صادرات البحرين الى السعودية بنسبة (57%) في حين تركزت صادرات اليمن البينية في دولتين هما السعودية والامارات بنسبة (30%) لكل منهما ، في حين تركزت صادرات العراق البينية الى المغرب بنسبة (47%) وفي الاردن بنسبة (21%) اما صادرات الكويت الى الدول العربية فقد تركزت في (3) دول عربية هي (السعودية ، العراق ، الامارات) بنسبة (23% و 22% و 22%) على التوالي ، وكذلك الامر بالنسبة للسودان الذي تركزت صادراته البينية الى (السعودية ، الامارات ، مصر) بنسبة (36% و 23% و 21%) على التوالي . (**التقرير الاقتصادي الموحد ،148:2006**). وعلى صعيد الواردات العربية البينية فقد تركزت واردات عمان في دولة واحدة هي الامارات بنسبة (91%) في حين بلغت واردات الاردن من السعودية نسبة (70%) من وارداتها البينية والتي تشكل معظم ها واردات النفط الخام ، وتركزت واردات العراق من الاردن بنسبة (56%) في حين بلغت واردات تونس من ليبيا حوالي (50%)، بينما بلغت واردات البحرين من السعودية نسبة (54%) وبلغت واردات الامارات من السعودية نسبة (52%)، وقد تركزت الواردات البينية لليبيا في دولتين مجاور تين هما تونس ومصر بنسبة (39%و 33%) على التوالي ، كما تركزت الواردات البينية لليمن في دولتين هما الامارات والسعودية بنسبة (48% و 23%) على التوالي، ومن الجدير بالذكر ان السعودية تشكل المصدر الرئيسي للواردات البينية للعديد من الدول العربية ، فضلا عن الى الاردن والبحرين والامارات واليمن فقد بلغت واردات المغرب من السعودية حوالي (58%) من وارداتها البينية ، وبلغت واردات الكويت منها نسبة (52%) وقطر بنسبة (47%) والسودان بنسبة (36%)، فضلا عن مصر وسوريا بنسبة (30%) لكل منهما ولبنان بنسبة (25%). (**التقرير الاقتصادي الموحد،149:2006**)

وفي ضوء ما تقدم نلاحظ ان حجم التبادل التجاري البيني لايزال يتسم في غالبيته للتركز بين دول عربية مجاورة بعضها للبعض كما ان الجهود المبذولة لتحرير التجارة العربية البينية بقيت محصورة في تجارة السلع.

ثانيا:- الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية:

١ -الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية غير النفطية:

تطور هيكل الصادرات العربية البينية غير النفطية خلال العقدين الماضيين نتيجة لجهود التصنيع والتنمية في الدول العربية ، ففي عقد الثمانينات يلاحظ انخفاض الاهمية النسبية لفئة السلع الاساسية (الاغذية، المواد الزراعية ، المعادن، الخامات) في الصادرات العربية غير النفطية، فبينما كانت حصة السلع الاساسية تشكل نسبة (41%) من الصادرات البينية عام (1981) انخفظت الى (23%) عام (1988) وشكلت السلع الغذائية اعلى نصيب في

مجموعة السلع الاساسية الا ان حصتها تراجعت من (34%) عام (1981) الى (24%) عام (1988) من الصادرات العربية البينية ، وشكلت السلع المصنعة اعلى حصة في الصادرات العربية البينية غير النفطية ' وزادت حصة هذه الصادرات من (21%) عام (1981) الى ما يقارب (36%) عام (1988)، في حين شكل نصيب السلع الكيمياوية اعلى مستوى فـي مجموعة السلع المصنعة اذ تضاعفت من (11%) عام (1981) الى (22%) عام (1988)، وشكلت السلع الاستهلاكية (المنسوجات ، الملابس ، المعدات المنزلية) ثالث اعلى مجموعة سلعية في الصادرات العربية غير النفطية اذ كانت حصتها (20%) عام (1981) وحافظت على نفس النسبة في عام (1988)، واخيرا تراجع نصيب السلع الرأسمالية والهندسية (الالات ومعدات النقل) من (18%) عام (1981) الى (11%) في عام (1988). (**التقرير الاقتصادي الموحد.1986:142**) .

ومما تجدر الاشارة اليه انه تم استبعاد الصادرات والواردات النفطية من هذه الفقرة لان الصادرات والواردات البينية النفطية (النفط الخام والوقود المعدني) تحتل النسبة الاكبر لجميع المدد الزمنية التي سيتم ذكرها ، وبالتالي فهي حتما تحتل المرتبة الاولى وهذا شي ئ معروف لدى الجميع وحسب رأينا ليس من الضروري الاشارة اليه . (**التقرير الاقتصادي الموحد،1989:122**)

اما بالنسبة لعقد التسعينات ونتيجة للاحداث التي عصفت بالمنطقة العربية في عام (1991) (حرب الخليج الثانية) فأنه يلاحظ فيما يتعلق بالتجارة البينية انخفاض ا لاهمية النسبية لمجموعة السلع الاساسية في الصادرات العربية البينية غير النفطية، فقد تراجعت من (24%) عام (1989) الى (20%) عام (1991) ثم الى (16%) عام (1998)، وكذلك انخفض نصيب السلع الكيمياوية التي كانت تصنف في الثمانينات ضمن قائمة السلع المصنعة–الصناعات الاساسية والتي تشمل (الحديد والصلب، الالات ومعدات النقل، السلع الاستهلاكية، المعدات المنزلية، المواد الكيمياويـة) من (14%) عام (1989) الى (10%) عـام (1991) ثم عادت لترتفع الى (16%) عام (1998)، وكانت حصة المنتجات الزراعية والاغذية اكثر استقرارا اذ ا رتفعت من (8%) عام (1990) الى (12%) عام (1991) ثم الى (13%) عام (1998). (**التقرير الاقتصادي الموحد،2001:262**)

وتشير البيانات المتوفرة للمدة (2000–2005) الى ان بند المواد الكيمياوية جاء اولا من اجمالي الصادرات العربية البينية غير النفطية بنسبة (18.1%) عام (2000) ثم جاءت المنتجات الزراعية بنسبة (15.9%) ثم السلع المصنعة بنسبة (8%) وجاءت الالات ومعدات النقل اخيرا بنسبة (6.1%)، ولم يشهد عام (2001) تغيرا في هيكل الصادرات العربية فقد اتى بند السلع الكيمياوية اولا بنسبة (18.8%) ثم المنتجات الزراعية بنسبة

(17%) والسلع المصنعة بنسبة (8.5%) واخيرا الالات ومعدات النقل بنسبة (6.9%) الا ان هيكل الصادرات شهد تغيرا عام (2002) فقد جاء بند الاغذية والمشروبات اولا بنسبة (18.2%) وبند المواد الكيمياوية ثانيا بنسبة (16.2%) والسلع المصنعة ثالثا بنسبة 7.9%) وحل بند الالات ومعدات النقل رابعا بنسبة(5.5%)، اما في عام (2003) فقد حافظ الهيكل على نفس الترتيب ولم يشهد تغير فقد كانت حسب الترتيب (الاغذية والمشروبات، المواد الكيمياوية، السلع المصنعة ، الالات ومعدات النقل بنسبة (16.2% ,7.9% ,5.5% 18.2%) على التوالي . (**التقرير الاقتصادي الموحد،2004:265**).

اما بالنسبة لهيكل الصادرات لعام (2004) لم يشهد تغيرا ملموسا فتشير البيانات فيما يتعلق بالصادرات العربية البينية غير النفطية الى الترتيب الاتي (الاغذية والمشروبات ، المواد الكيمياوية ، المصنوعات، الالات ومعدات النقل) بنسبة (14.2% ,6.3% ,5.3% 17.5%) على التوالي ، اما بالنسبة لهيكل الصادرات العربية البينية غير النفطية لعام (2005) فلم يشهد تغيرا في الاهمية النسبية لمجموعات السلع المتبادلة الا انه حدث انخفاض بصورة طفيفة اذ كان الترتيب كالاتي (الاغذية والمشروبات، المواد الكيمياوية ، المصنوعات، الالات والمعدات) بنسبة (17.2% ,14.1% ,6% ,5%) على التوالي خلال نفس العام. (**التقرير الاقتصادي الموحد،2006:148**) .

مما تقدم يتضح بأن السنوات الاخيرة لم تشهد تغيرا ملحوظا بالنسبة للاهمية النسبية للسلع الرئيسية فيما يتعلق بهيكل الصادرات العرب ية البينية والتي تشغل فيها الصادرات النفطية (النفط الخام والوقود المعدني) النسبة العظمى اذ تتجاوز(50%) والتي تم استبعادها من التحليل لهذه الفقرة كونها تاتي بالمرتبة الاولى دائما منذ بداية السبعينات ولحد الان ، مع ادراكنا بان هذه المعلومات واضحة لدى الجميع كما اسلفنا سابقا..

٢ **الهيكل السلعي للواردات العربية البينية غير النفطية :-**

في جانب الواردات العربية البينية انخفض نصيب السلع الاساسية وبخاصة السلع الغذائية في الواردات العربية البينية ، في حين ارتفعت حصتها في اجمال الواردات العربية البينية من (20%) عام (1981) الى (25%) عام (1988)، وقد تحققت زيادة في حصة السلع المصنعة من خلال الزيادة الضخمة في حصة المنتجات الكيمياوية في الواردات العربية البينية خلال المدة (1981-1988). (**التقرير الاقتصادي الموحد،1988:127**)

وشهد عام (1991) ارتفاع نسبة المنتجات الزراعية والغذائية من (27%) عام (1987) الى (32%) عام (1991) ثم انخفضت هذه النسبة الى (13.9%) عام (1998) في حين زادت حصة المواد الكيمياوية في الواردات العربية البينية من (11%) عام (1987) الى

(17%) عام (1991) ثم انخفضت الى (16%) عام (1998)، في حين انخفضت حصة السلع المصنعة من (36%) عام (1988) لتصل الى (26%)
عام (1991) ويعود السبب في ذلك الى وجود حماية تجارية مرتفعة على العديد من السلع المصنعة في الدول العربية في اطار سياسة الاحلال محل الواردات وحماية الصناعة الوطنية التي طبقت خلال العقدين الماضيين، وتشير الارقام كذلك الى انخفاض حصة السلع المصنعة الى (16%) عام (1998) بعد ان كانت (26%) عام (1991). (**التقرير الاقتصادي الموحد،2001:263**).

كما تشير البيانات للمدة من (2000–2005) ففي عام (2000) جاء ترتيب الورادات العربية البينية غير النفطية كالاتي (المواد الكيمياوية، المنتجات الزراعية، السلع المصنعة، الالات ومعدات النقل) بنسبة (17% ,15.4% ,12.7% ,5.1%) على التوالي، ولم يشهد عام (2001) تغيرا في هيكل الواردات العربية البينية غير النفطية كالاتي (المواد الكيمياوية، المنتجات الزراعية، السلع االمصنعة، الالات ومعدات النقل) بنسبة (,6.2% 18.6% ,16.7% ,10%)على التوالي ، الا ان هيكل الواردات شهد تغيرا ملموسا عام (2002) فقد جاء الترتيب الاتي (الاغذية والمشروبات، المواد الكيمياوية، السلع المصنعة، الالات ومعدات النقل) بنسبة (18.2% ,17.6% ,13.4% ,7.6%) على التوالي. (**التقرير الاقتصادي الموحد،2004:266**) .

وقد حافظ الهيكل على نفس الترتيب في عام (2003) اذ كان الترتيب (الاغذية والمشروبات، المواد الكيمياوية ، السلع المصنعة ، الالات ومعدات النقل) بسبة (,7.6% 18.7% ,17.6% ,13.4%) على التوالي ، اما بالنسبة لبيانات عام (2004) فتشير الى انخفاض حصص مجموعات السلع في الواردات العربية البينية بصورة طفيفة وحسب الترتيب الاتي (الاغذية والمشروبات ، المواد الكيمياوية ، السلع المصنعة ، الالات ومعدات النقل) بنسبة (17.4% ,15.6% 10.2% ,6.7%) على التوالي ، اما بالنسبة لعام (2005) فلم يشهد تغيرا في الاهمية النسبية الا انه شهد انخفاضا طفيفا في حصص مجموعات السلع في الواردات العربية البينية غير النفطية وحسب الترتيب الاتي (الاغذية والمشروبات، المواد الكيمياوية، السلع المصنعة ، الالات ومعدات النقل) بنسبة (,15.1% ,9.2% ,6.4% 17.1%) على التوالي. (**التقرير الاقتصادي الموحد،2006:146 –149**) .

ولا بد من الاشارة الا انه تم استبعاد الواردات العربية البينية النفطية من هذه الفقرة لنفس الاسباب التي ذكرناها سابقا في موضوع هيكل الصادرات العربية البينية . ومما تقدم يتضح لنا انخفاض نسبة التجارة العربية البينية الى اجمالي التجارة العربية الخارجية. ومما لا شك فيه انه في ظل غياب تنسيق عربي موحد قادر على مواجهة التحديات الخارجية يضع

البلدان العربية امام خيارات محددة فهو اما ان يواجه هذه التحديات (المواجهة)، واما ان يرضخ للضغوطات ويفتح اسواقه للسلع المناسبة اليه من الخارج (التكيف) .

المحور الثاني :معوقات التجارة العربية البينية ...

اولا:المعوقات الداخلية : هذه المعوقات تشمل نوعين من العوامل ،النوع الاول يتمثل بالعوامل المتصلة بالأساس المادي للتبادل متمثلا بضعف القاعدة الانتاجية العربية ،ووهن علاقات التشابك القطاعي العربي ،وتخلف البنى التحتيه الهيكلية (كالنقل والاتصالات وخدمات التمويل والتأمين والمعلومات وتبادلها).اما النوع الثاني من هذه المعوقات فيتمثل بالسياسات والاجراءات التي تمس مختلف جوانب الحياة الاقتصاديه ،نقديه ،ماليه وتجاريه الى جانب المعوقات السياسيه .

١ -العوامل الهيكلية الإنتاجية والمؤسسية والخدمية .(التقرير الاقتصادي الموحد ، 126:1998).

أ-ضعف القاعدة الانتاجية العربية.

ب- ضعف علاقات التشابك والتوازن القطاعي الانتاجي العربي (القطري والقومي).

جـ- ضعف البنية التحتية الاساسية العربية .

د- استمرار الحاجة الى المزيد من الموارد المالية لتمويل التجارة العربية البينية بسب ضالة حصة التجاره العربية البينية بالقياس الى الحجم الكلي للتجارة الخارجية العربية .

٢-السياسات والإجراءات والمعوقات السياسة .(مرسي ، 1992: 172- 174).

أ-مجموعة القيود الادارية والجمركية :- وتندرج هذه المجموعات من القيود في اطار النظم التجارية المتبعه في كل دولة عربية، والمنظمة لعمليات الاستيراد والتصدير ،ولا شك ان هذه النظم تطبق على السلع الاجنبية مثلما تطبق على السلع العربيه .ويمكن تصنيف هذه القيود الى مجموعتين :-

المجموعة الاولى /وتتضمن القيود على الواردات :

وتتميز هذه القيود بالتدرج من المنع الكلى لاستيراد بعض السلع الى تنظيم عملية الاستيراد عن طريق اصدار التراخيص او بالتحديدات الكمية او من خلال القيود النقديه والرسوم الاضافية عدا الجمركية ،وعادة ما تفرض هذه القيود بهدف حماية الانتاج المحلي المماثل او لمواجهة نقص العملات الاجنبية .مما يتطلب تنظيم عملية الاستيراد وفق الاولويات الاساسية للدولة ،وفضلا عن القيود السابقة هنالك ايضا القيود الجمركية ورغم ان بعض الاقتصاديين يرى بان الرسوم الجمركية لا تعتبر قيدا على التجارة الخارجية باعتبارها عنصر موازنة في تكاليف الانتاج بين السلع الاجنبية والسلع الوطنيه ،الا انها تشكل قيدا في اطار التباين التجاري العربي البيني نظرا لتقارب تكاليف الانتاج بين الدول العربية ،كما ان

استخدام الرسوم الجمركية في كثير من الدول العربية لا يتم بهدف تحقيق الموازنة في التكاليف وانما يهدف الى تحقيق موارد مالية لموازنة الدولة ، فكثيرا منها رسوما جمركية مفروضة على سلع لا يتم انتاج ما يماثلها محليا وتخضع لهذا الرسم السلع سواء كان مصدرها عربيا ام اجنبيا ولذلك فان بعض الدول العربية تتردد في الاستيراد من دول عربية اخرى السلع المعفاة من الرسوم الجمركية او التي تخضع لتخفيضات في رسومها الجمركية ،حتى لا تتأثر بذلك الموارد المالية للدولة المستوردة .

المجموعة الثانية / القيود على الصادرات :

كثيرا ما تفرض الدول العربية قيودا على انواع معينة من سلعها التصديرية كفرض الرسوم والضرائب على التصدير او يأستخدام نظام التراخيص والرقابة النقدية وفي بعض الحالات قد تمنع او تقلص الدولة تصدير بعض السلع لاسباب تتعلق باهمية توفيرها في السوق المحلي سيما السلع التي تتمتع بدعم محلي ،وقد تفرض الدول العربية قيودا على صادرات بعض السلع التي يرتبط تصديرها باسباب كثيرة منها صحية او دينية او اخلاقية او يرتبط تصديرها بأمن المواطن العربي.

ب- العوامل السياسية :

تلعب العوامل السياسة الرسمية بين الدول العربية دورها ف ي تأرجح حجم العلاقات الاقتصادية صعودا او نزولا فكثيرا ما ادى تدهور هذه العلاقات الى انعكاسات سلبيه مباشرة على مختلف النشاطات الاقتصادية البينية ،وينعكس ذلك في الغالب على حركة التباين التجاري البيني مثلما أظهرت الاحصاءات التجارية بين الدول العربية للمدة الم ذكورة قيد البحث ،اذ نجد ان ارقام التبادل التجاري بين بعض الدول العربية يصل الى ادنى مستوياته في سنه معينة في حين يكون حجم تلك المبادلات التجارية بينها قد وصل الى مستويات مرتفعة في سنوات سابقة.

جـ -القيود غير الجمركية :

تمثل القيود غير الجمركية عقبة اساسية لا يمكن التقليل من اثرها في انخفاض حجم التبادل التجاري البيني وتكاد تفوق في تأثيرها العقبات الاخرى وتشمل هذه القيود : **(عبد الحي ، 1988:76-77)**

-القيود الفنية :- ان هذه القيود خاصه بالاشتراطات والمواصفات في الدول العربية ،اي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الادارية في تطبيقها مثل وضع العلامات واللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ ،انواع العبوات ،فرض معايير ومواصفات مغايرة لتلك التي تفرضها الدول على سلعها المحلية خصوصا على المنتجات الغذائيه والزراعية ،وقيام بعض الدول العربية بتغيير فـي المواصفات والمقاييس دون اشعار مسبق

وتشدد الاشتراطات الصحية والبيئية والمبالغة في اساليب الكشف ، وطول الوقت اللازم لاصدار شهادة المطابقة وتصديقها واستيفاء رسوم اعلى عليها مقارنة مع السلع المحلية .

-القيود الادارية :- وهي قيود خاصة بموضوع اعادة التسعير الجم ركي وكثرة الوثائق الاضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعة ،ومشاكل النقل بالعبور واجراءات التخليص الجمركي وتكاليفه.وتتطلب عملية ازالة هذه القيود اعتماد قيمة الفاتورة في التسعير الجمركي، واعتماد قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال ،وتقليص عدد الجهات التي تعاين السلع والاختبارات التي تخضع لها وعدد العينات التي تؤخذ منها وتحسين المنافذ الجمركية ،وعلى صعيد اجراءات العبور واعتماد الاختام الجمركية والغاء نظام الترفيق والقوافل .

-القيود النقدية :- ان بعض الدول ما زال لديها قيود على اجراءات التحويل وتعدد ا سعار الصرف ومخصصات النقد الاجنبي والتشدد في اجراءات الائتمان وكذلك في شروط الاستيراد ،مما يتطلب ازالة القيود النقدية وذلك عن طريق معالجة اية قيود خاصة بالعملة لا سيما الرقابة الصارمة على النقد وعدم قابلية تحويل العملات وتعدد اسعار الصرف .

-القيود المالية :- من الملاحظ ان هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ ، اذ لم يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة ،كما ان هناك مبالغة في رسوم المعاينة والمطابقة والتي تخضع في بعض الاحيان لمعاملة تمييزية مقارنة بالسلع المحلية وارتفاع بدلات التحايل على بعض السلع لا سيما الغذائية منها .

-القيود الكمية :- توجد هذه القيود في العديد من الدول العربية وتتمثل في حصر الاستيراد بمؤسسات تابعة للقطاع العام ،وقيود موسمية للاستيراد ،تخضع لاتفاقيات ثنائية ورخص استيراد ،ويذكر ان اتفاقية تيسير وتنمية التبادل ا لتجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي قد دعت الى الازالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية لما لهذه القيود من تأثير مباشر في عرقلة حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية الامر الذي من شأنه ان يطور انفتاح الانظمة السياسية على بعضها البعض ويحد من الا نفتاح الخارجي في عملية التبادل التجاري للدول العربية .

د . مشكلة الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل للتعريفة الجمركية :

ان فرض الدول العربية للرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل للتعريفة الجمركية المفروضة على السلع العربية المستوردة من الدول العربية سوف ي ؤدي الى تعطيل اثر التخفيض الجمركي الذي نصت عليه اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعنية بأزالة القيود الجمركية ،وعليه فأن الضرائب والرسوم الجمركية تعتبر من المعوقات الرئيسية

التي تحول دون تحقيق التنفيذ الامثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة وهذا بدوره يقف عائقا امام تنمية التبادل التجاري العربي البيني .

هـ –المغالاة في طلب الاستثناء على التخفيضات الجمركية .

و–عدم تفعيل آلية تسوية النزاعات .

ز–مشكلة النقل البري والبحري : ان كلفة التجارة بين بلدان العالم العربي المختلفة وبالذات كلفة النقل تشكل عائقا آخر امام التجارة العربية البينية ،اذ يعتبر المغرب العربي اقرب جغرافيا الى اوروبا منه الى باقي دول المشرق العربي والخليج العربي ، وبشكل عام فأن عدم توفر وسائل نقل منتظمة بين المغ رب والمشرق العربي وبأسعار منافسه يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي متدنيه جدا ،بل وتشكل عائقا امام تطور التجارة العربية البينية ،كما تعد التعقيدات على الحدود بين الدول العربية وطول المدة الزمنية من اكثر العقبات المعرقلة لتحرير التجارة بين البلدان العربية ،الامر الذي يتطلب انشاء خطوط شحن كافية لزيادة الصادرات العربية فضلا عن انشاء عدد من الشركات العاملة كخدمة خطوط شحن مثل التأمين والتخليص الجمركي وشركات النقل البري ، فضلا عن العمل على تطوير اتفاقية تطوير النقل البري (الترانزيت)بين الدول العربية. **(زلزله ، 15-8:1980)** .

ح –تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية : ان تشابه الهياكل الاقتصادية والانتاجية والاجتماعية في الدول العربية ادى الى حدوث تخوف من انفتاح الاسواق العربية على بعضها البعض ،وقد ادى تشابه تلك الهياكل الى تشابه في الصناعات التصديرية في الوقت الذي تركز فيه الدول العربية على زيادة صادراتها ،فضلا عن ارتفاع اسعارها التصديرية مقارنة مع ما يستورد من العالم الخارجي .

ط– القضايا المتعلقة بالمواءمة مع الضوابط الدولية :هناك اشكاليات اخرى تعيق تطور التبادل التجاري العربي البيني وهذه الاشكاليات تتعلق بالقواعد والضوابط التي وضعتها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مثل المواصفات والملكية الفردية وشهادات المنشأ والبيئة وغيرها الامر الذي نتج عنه ابتعاد الدول العربية عن تلك الضوابط وقيام العديد من الدول العربية بتطبيق الضوابط والمعايير الدوليه باعتبارها مطلب ضروري من متطلبات العولمة .

ي– نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية : تعاني مؤسسات القطاع العام والخاص لجميع الدول العربية من نقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بالاسواق العربية .

ك– صعوبة تنقل الافراد ورؤوس الاموال بين الدول العربيةوصعوبة منح التأشيرات .

ل– عدم شمول جميع الدول العربية في اتفاقية اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

م- عدم شمول قطاع الخدمات في البرنامج التنفيذي لا قامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ن- لايتوفر في العالم العربي جهاز اعلامي فاعل لجلب الاستثمارات الاجنبية .

س- تتسم التجارة العربية البينية بالضعف مقارنة بالتجارة البينية لمناطق اخرى من العالم:سواءا تعلق الامر بدول صناعية كالاتحاد الاوربي ام بدول نامية كامريكا اللاتينية وجنوب شرق اسيا .

ص- العجز المزمن في موازين مدفوعات بعض البلدان العربية وبخاصة الدول التي لاتمتلك قاعدة انتاجية قوية، فضلا عن انخفاض حجم الاستثمارات الاجنبية في اغلب الدول العربية بالاضافة الى تفاقم ديونها الخارجية.

ثانيا- المعوقات الخارجية :-ان هذه المعوقات تتمثل اغلبها بالارث الاستعماري في سياقه التاريخي، الذي فرض من خلاله ابان المدة الاستعمارية على الدول النامية عموما والدول العربية بخاصة نمطا من تقسيم العمل المتخلف والعلاقات غير المتكافئة وتكريس دورها وموقعها في هامش النظام الاقتصادي العالمي الراهن مما فرض وضعا يكاد يكون مزمنا على الدول النامية من خلال جعله ا دولا مصدرة للمواد الاولية ومستوردة للمواد او السلع المصنعة بالاضافة الى جعلها ميدانا للاستثمار الاستغلالي. **(جامعة الدول العربية،1987:50 - 51)**.

وقد استمر سعي الدول المهيمنة (الصناعية) وشركاتها الدولية التابعة لها (متعددة الجنسية) للاحتفاظ بمراكز م تميزة في الاقتصادات النامية من خلال عقد اتفاقيات وترتيبات وانشاء مؤسسات في الدول المستقلة حديثا وخلق مناخ سياسي واقتصادي ملائم يضمن استمرار الروابط العضوية واتباع اليات جديدة لتحقيق ذلك وهذه الاليات تتمثل في الانتساب الى المجموعات الاقتصادية كتقديم القروض والعون المالي والفني والاستثمارات المباشرة فضلا عن انتهاج سياسات اقتصادية وتجارية تعزز استمرار الترابط العضوي السابق للدول العربية بالدول الرأسمالية وهذا امر خطير جدا لانه لايعيق التجارة العربية البينية فحسب بل يتعدى ذلك الى ترسيخ وتقوية التبعية الخارجية ل لاقطار العربية وجعلها تدور في فلك الاقطار المتقدمة ،اذا المقصود بالمعوقات الخارجية هي مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والتجارية التي تمارس دورا سلبيا على المبادلات التجارية العربية البينية. وسنقوم بالتركيز على عاملين اساسيين هما من اهم العوامل الخارجية التي اثرت ولاتزال تؤثر على التجارة العربية البينية وهما :-

١-تنامي الترابط العضوي بالسوق الدولية. (جامعة الدول العربية،2004:241 -248)

لقد نشأ هذا الترابط تاريخيا في ظل فترة الهيمنة الاستعمارية السابقة على الدول العربية وعملت الجهود الخارجية المحمومة للحفاظ على استمراريته من خلال الترويج لانماط انتاجية واستهلاكية تكرس الاعتماد على السوق الخارجية والعلاقات غير المتكافئة معها ، وفي ظل تلك الظروف السائدة افلحت الجهود في ابقاء تخصص الدول العربية كمنتجة للمواد الاولية المعدنية والزراعية وكسوق استهلاكي لمنتجاتها الصناعية .

وهناك العديد من الاليات التي استخدمتها الدول الصناعية المتقدمة ذات الماضي الاستعماري في مساعيها لاحكام صلاتها مع مستعمراتها السابقة التي نالت استقلالها حديثا ومن هذه الاليات : **(عيدو،1985:86 –88)** .

أ–جذب الاقطار النامية للانضمام اليها من خلال اتفاقيات ثنائية او ترتيبات مع المجموعات الاقتصادية التي تضمها عن طريق منحها المعونات المالية والفنية والاسهام في مشاريعها الانمائية، وتدريب كوادرها ومنحها الضمان التعويضي لمواجهة تقلبات حاصلات صادراتها. وفي مقابل ذلك فأن الدول الصناعية تضمن استمرار نمط الانتاج والتبادل غير المتكافئ الذي يضمن مصالحها ويزيد من اعتماد الدول النامية عليها، فضلا عن أن مثل هذه الترتيبات تسهم في خلق مناخ سياسي وثقافي واقتصادي يعزز الثقة في استمرار هذه الصلات ، ومما لاشك فيه ان مثل هذه الاتفاقيات تمثل تحيزا للسوق الدولية وتقف عقبة دون تشجيع التجارة بين الدول النامية وخير دليل على ذلك مبدأ المعاملة بالمثل الذي يشكل عقبة امام تنمية التجارة العربية البينية ، ومهما يكن الامر فأن معظم الاقطار العربية واجهت صعوبات في تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل نظرا لان هذه الاقطار تتبع اجراءات حمائية للحد من مشاكل موازين مدفوعاتها بأستثناء دول الخليج العربي التي تسعى لفتح اسواقها المحلية امام دول المجموعة الاوربية في اطار اتفاقية التجارة الحره وذلك في خطوة لدعم صادراتها البتروكيمياوية .**(الدليمي ، 200:1992)** وتطرح اتفاقيات (لومي) الثلاث نفسها مثلا حيا ب هذا الصدد وهي اتفاقيات يجب النظر اليها في سياقها الاقتصادي التاريخي من خلال كونها الية استثمرتها الدول الاستعمارية السابقة مستغلة المصاعب الاقتصادية للدول النامية وظروف تخلفها والتي تعتبر الدول الاستعمارية مسؤولة عنها تاريخيا، لغرض استمرار علاقتها الخاصة التي قامت خلال المدة الاستعمارية ، ومن جانب اخر جاءت هذه الاتفاقيات كمثال للعلاقات الثنائية لبعض الدول النامية مع المجموعة الاوربية . ولابد من الاشارة الى ان خيبة الامل الكبيرة التي اصابت الدول النامية عموما والعربية بخاصة نتيجة توسع عضوية السوق الاوربية وفرض سياسات حمائية وتمييزية نالت من مصداقية الامتيازات التي وفرتها الاتفاقيات التفضيلية قد طرحت مجددا البديل العربي ممثلا بالسوق لعربية كبديل موضوعي بفضل ما يوفره للمنتجات العربية من معاملة تفضيلية .

ب- ومن الاليات الاخرى سياسة القروض الخارجية الباهضة الكلف ة التي تشترط من خلالها الدولة

او الجهة او المؤسسة المانحة استخدام نسبة هامة منها لاستيراد السلع والخدمات منها او من مصادر تجهيزية تقوم هي بتحديدها ووفـق شروطها. **(رزق، 202:1992 -205)** ومثل هذه العقود تضع قيودا على حرية الدولة المدينة في اختيار شريكها التجاري وشركائها في مختلف مراحل استكمال الصفقات التجارية وبالشروط الملائمة لها وبالتالي فانها تحد من تنمية التبادل السلعي معه وترفع كلفة مشاريعه وحاجاته الاساسية .

ج- فضلا عن الاليات التي تم ذكرها انفا فان الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية تلعب دورا هاما في استنزاف الفائض الاقتصادي المتاح وفرض الشروط التعسفية في بناء وتشغيل مشروعاتها المختارة في تلك الاق طار وهي في غالبيتها نشاطات تتعلق باستخراج المواد الاولية ، وتعمل الشركات الاجنبية والمتعددة الجنسية على تسويق منتجاتها من خلال قنوات التجارة الدولية التي تهيمن عليها، وغالبا ما يتم التبادل التجاري بين مراكز الشركات وفروعها المنتشرة في انحاء العالم، وتنشئ مثل هذه الشركات مؤسسات مصرفية وتجارية خدمية تضمن لها احكام السيطرة على السوق المحلي وتضمن تحقيق عائد ارباح مرتفع وتكفل توجه المبادلات نحو الخارج لصالحها .

2- سياسات الدعم والاغراق الخارجية. (جامعة الدول العربية، 53:1987)

لعل من اشد المخاطر المباشرة التي تتعرض لها الجهود التنموية العربية والمشاريع الانتاجية العربية الوليدة والتجارة العربية البينية هي سياسات الدعم والاغراق التي تمارسها الدول الصناعية المتقدمة والشركات دولية النشاط (متعددة الجنسية) وفروعها المنتشرة في بعض الاقطار النامية، ومن الملاحظ ان مناعة الاقتصادات العربية تقل تجاه هذه السياسات كلما ازدادت درجة انفتاح الاقتصاد العربي. ومما تجدر الاشارة اليه ان سياسات الدعم من قبل الدول المتقدمة تتخذ اشكالا مختلفة بالنسبة للصادرات كتقديم القروض ذات الشروط الميسرة وضما ن السداد وتوفير مختلف الخدمات بكلف منخفضة والتعويض عن الخسائر نتيجة للصفقات المعقودة في بعض الاقطار ولبعض السلع وتقديم الاعفاءات الضريبية والتسهيلات والحوافز الاخرى . **(جامعة الدول العربية،57:1987)**. ويكفي لادراك خطورة مثل هذه السياسات في انها تقضي على الحوا فز الانتاجية لدى المنتج العربي في ظل الخسارة المحققة نتيجة التنافس غير المتكافئ مع السلع الاجنبية المدعومة. وخير مثال على خطورة هذه السياسات هو انها تظهر في ميدان الامن الغذائي العربي اكثر جسامة وخطورة ، اذ تهدد الجهد العربي المكثف لمعالجة هذه المشكلة المتفاقمة والتي تهدد حرية القرار السياسي العربي والامني . فضلا عن ان هناك بعض العوامل ادت الى تقليص حجم التجارة العربية البينية على الرغم من الاتفاقيات التفضيلية التي عقدت في

التسعينات وهذه العوامل تعد بمثابة معوقات اسهمت بشكل او باخر في الحد من حجم التبادل التجاري العربي البيني نذكر منها (**نعوش،2006:27 –30)** .

أ–ازدهار المبادلات الامريكية والاوربية والاسيوية بمعدلات عالية جدا في حين تدهورت الاسعار الحقيقية للنفط مما اثر بشدة في صادرات وواردات البلدان النفطية وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، الامر الذي انعكس سلبا على حجم المبادلات الخارجية الدولية والبينية بشكل عام .

ب– تخبط بعض الدول العربية بصراعات عسكرية عنيفة افضت الى تردي اجهزتها الانتاجية فانعكس الامر على تجارتها البينية وادى الى تفاقم مديونيتها بسبب اعتمادها على العالم الخارجي لتمويل عمليات التنمية فيها.

ج– ضعف هياكل الانتاج لبعض الدول العربية بالاضافة الى اخطاء الماضي المتراكمة التي اسهمت بشكل مباشر في تدني حجم التجارة العربية .

د– الالتزامات الخارجية لبعض الدول العربية التي تسجل موازينها التجارية عجزا مزمنا يجعلها مضطرة للاقتراض من الخارج فتزداد الديون التي اصبحت المشكلة المالية الاولى في اغلب الدول العربية الامر الذي يترتب عليه انفتاح تجاري اكثر نحو الخارج بالمقارنة مع التجارة العربية البينية.

هـ– السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تعتمدها الدول العربية وما تفرضه من اجراءات مشددة نحو بعضها البعض .

و– عدم وجود اتحاد جمركي عربي يستمد مصداقيته من منطقة التبادل الحر مهمته التوفيق بين المصالح المتعارضة من خلال ايجاد سعر خاص وموحد لكل سلعة يتم تبادلها بين ال دول العربية.

ومما تقدم نستنتج ان العمل الاساسي هو المد والجزر في العلاقات السياسية العربية وبخاصة في مطلع النصف الثاني من عقد السبعينات وخلال ما هو متعارف على تسميته (حقبة النفط) التي افرزت نتائج سلبية عديدة اهمها زيادة التبعية الاقتصادية للعالم الرأسمالي المتطور ، فضلا عن انخفاض الاهمية النسبية للتجارة العربية البينية وتدهور الوزن النسبي للسلع غير النفطية في صادرات الدول العربية وتعاظم اهمية التحويلا ت والمعونات والاقتراض الخارجي في الدول العربية غير النفطية .

وخلال عقدي الثمانينات والتسعينات نلاحظ ان الحال لم يتبدل بل ان الفجوة بين الدول العربية قد اتسعت ، اما خلال سنوات العقد الاول من القرن الواحد والعشرين نلاحظ ان الامر اصبح يتحسن لصالح الدول العربية كنتيجة لما افرزته اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى التي تم ابرامها في بداية عام (1998) لكن الملاحظ خلال المدة الاخيرة بان المجلس الاقتصادي لدى تقييم ما اتخذه من قرارات لم يستطع ان يتخذ من القرارات ما يكفل خلق الجو الملائم لتدفق

التجارة ونموها بين الدول الاعضاء واكتفى حتى الان بازالة العوائق امام التجارة دون ان يتمكن من اتخاذ ما يلزم من القرارات والاجراءات التي تهدف الى الوصول الى حالة التكامل الاقتصادي العربي الذي هو غاية جميع البلدان العربية بل امل المواطن العربي المنشود الذي يجعل الامة العربية بمثابة قوة تجارية موحدة تجاه التحالفات والتكتلات الاقليمية والعالمية، الامر الذي من شانه ان يخفف من حدة العولمة التي اصبحت امر مفروض في وقتنا الحاضر ، وعليه لابد من اتخاذ جميع القرارات التي تهدف الى تنظيم وتنمية وتوسيع قاعدة التجارة العربية البينية . ومن جانب اخر فان ضعف فاعلية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كمنظمة قومية شمولية في مجال التغلب على العقبات الجوهرية التي تحول دون تحقيق التشابك الاقتصادي المطلوب من اجل تنمية التبادل التجاري البيني وتوفير مناخ قومي ملائم لتعزيز البعد القومي للتنمية القطرية واحداث التطوير المؤسسي المطلوب لمجابهة العوامل المستجدة والمتغيرة يمكن ان يشكل على المدى الطويل عقبة في وجه تعظيم التبادل التجاري بين الدول العربية .

ومما تجدر الاشارة اليه ان تشخيص الصعوبات والعقبات التي تعترض تحقيق ما يرمي اليه انشاء السوق العربية المشتركة في المجال التجاري يكتسب اهمية كبيرة لكونه يشكل القاعدة التي ينطلق منها التصور المستقبلي للكيفية التي يجب ان تعالج بها من اجل تحقيق نتائج ملموسة . واذا سلمنا بالحقيقة القائلة ان لنمو التبادل التجاري بين الدول العربية حدودا يصعب تجاوزها مالم يحدث تدخل جذري في انماط تنميتها وفي مكانتها ضمن تقسيم العمل الدولي فان هذه الحقيقة تتطلب ايجاد حلول ومقترحات من شانها تحقيق هذا الهدف .

المحور الثالث : الحلول المقترحة لتطوير التجارة العربية البينية

اولا : الحلول المقترحة على المدى القصير :

قبل التطرق الى الحلول لابد ان نبين العوامل التي لعبت دورا كبيرا في زيادة وعي الدول العربية لايجاد تلك الحلول وخاصة في عقدي الثمانينات والتسعينات وسوف نقوم باستعراض هذه العوامل .**(دليلة ، 1990:137-138)(الدجاني ،1994:57-60)** .

١ -العوامل الخارجية :

أ-تسارع الخطى نحو العولمة .

ب-التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات .

ج- نشوء التكتلات الاقتصادية العملاقة .

د- انشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات المنظمة لعملها .

٢ -العوامل الداخلية :

أ-تطوير السياسات والانظمة الاقتصادية وتحرك هذه الدول نحو اقتصاد السوق وتنويع الهياكل الانتاجية .

ب–تطبيق مايسمى ببرامج الاصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي .
ج– اتساع حركة رؤوس الاموال والاستثمار بين الدول العربية .
د– إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية التي تهدف الى تحرير وتنمية التجارة بين الاقطار العربية.
هـ– معالجة التعقيدات المؤثرة على تحرير وتنمية التجارة العربية البينية كالتعقيدات الادارية وغيرها.
و– التطور الايجابي الذي شهدته العلاقات العربية – العربية على المستويين السياسي والاقتصادي لبعض الدول العربية فيما بينها منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي .

هذه العوامل والمتغيرات التي ش‌هدتها الساحة الدولية والاقليمية لعبت دورا هاما ومؤثرا في التقارب العربي – العربي الذي تجسد عمليا في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية . وتتركز الانظار الان على هذه المنطقة في معالجة مشكلات كثيرة تواجه الاقتصادات العربية من أهمها تصدير الفوائض الزراعية وا لصناعية التي نمت بشكل ملحوظ خلال تسعينات القرن العشرين . وواقع الحال ان ضعف القاعدة التكنولوجية للسلع العربية يعني ان نظرية الميزة النسبية هي التي ستحكم عملية التخصص الانتاجي واعادة توزيع الموارد داخل الدول العربية . ومن الجدير بالاشارة الا ان المنافسة التي من المتوقع ان تتعرض لها السلع المصنعة في البلدان العربية مع تطبيق مضامين واحكام اتفاقية الجات والشراكة الاوربية المتوسطية خلال السنوات القادمة ستشكل عائقا امام القيام باستثمارات في قطاع الصناعة، الا انه بمقدور الدول العربية من خلال منطقة التجارة الحرة الع ربية ان تستفيد من مبدأ اعطاء مزايا تفضيلية لتكتلها دون غيره مما يعطي دفعا هاما للقطاع الصناعي وهذا يتطلب العمل باتجاه تسريع عملية ازالة القيود الجمركية وغير الجمركية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية عما هو قائم في ظل بروتوكول النفاذ الى الاسواق للدول العربية الاعضاء في الجات . ممايعني ان هذا الامر سيساهم في تحسين شروط التبادل التجاري العربي البيني وحركة الاستثمارات العربية البينية في القطاع الصناعي من جهة ويحول دون تعرض المنتجين العرب للمنافسة المباشرة من جهة اخرى ، اذ ان رفع الحماية وفتح الاسواق دون ضوابط وقيود على السلع المستورة سيؤثر سلبا على قدرة المنتجات المحلية على المنافسة ولابد ان يصاحب هذا الامر جذب للاستثمارات الاجنبية المباشرة والضرورية لنقل التكنولوجيا والمهارات الادارية للدول العربية .

ولتحقيق كل ذلك لابد من ايجاد الحلول المناسبة لتطوير التجارة العربية البينية وهناك بعض المقترحات على المدى القصير نذكر منها : **(العزاوي ،1993: 81-90)** .

١–الموقف من الاتفاقيات وزيادة فاعليتها : يتعلق موضوع تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي البيني وتنمية قاعدته باربعة اتفاقيات هي :
أ–اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

ب–الاتفاقية الموحدة لاستثمارات رؤوس الاموال العربية في الدول العربية.

ج– اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) .

د– اتفاقية اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية .

وهذه الاتفاقيات تتضمن الاليات العملية الكفيلة لتحقيق الهدفين الرئيسيين اللذين يربطان بين تنمية الانتاج وتنمية التبادل ، ولابد من تجسيد المبادئ الواردة في هذه الاتفاقيات عمليا من خلال سياسات واجراءات واقعية قطرية توضع موضع التنفيذ ولتحقيق ذلك فان الامر يتطلب :

* التزام جميع الدول العربية بالانضمام الى تلك الا تفاقيات والتصديق عليها وضرورة الالتزام بجميع بنود تلك الاتفاقيات .

* دخول جميع الدول العربية بمفاوضات حول :

–تحديد قوائم السلع الرئيسية المصنعة ونصف المصنعة وفقا للمعايير الاسترشادية التي تضمنتها الاتفاقيات .

–وضع جدول زمني يحدد بداية وانتهاء فترات التفاو ض والتطبيق الفعلي بعد مصادقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

–تحديد السلع المراد حمايتها لغرض فرض حد ادنى موحد مناسب للرسوم الجمركية والضرائب والقيود ذات الاثر المماثل على السلع الاجنبية المستوردة المنافسة والبديلة.

* اعلان الدول العربية في بيان رسمي صادر عن مجلس الوزراء او وزراء التجارة العرب او الوزارات الاخرى المعنية يبلغ الى كافة الدوائر القطرية المختصة والى الامانة العامة يتضمن التزامها بما ياتي :

–منح الاعفاءات الكاملة للسلع العربية الزراعية والحيوانية والمنجمية سواء كانت في شكلها الاولي اوبعد اجراء التغيرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك بشرط ان تكون مصحوبة بشهادة منشأ وفق الصيغة التي اقرتها هيئة التجارة العربية .

–تحديد الاليات والادوات العملية التي تمنح بموجبها المعاملة التفضيلية للسلع المشار اليها اعلاه وكذلك التسهيلات الميسرة لتبادلها .

–اتخاذ الاجراءات الكفيلة لالزام المؤسسات الحكومية وهيئات وشركات القطاع العام باعطاء الاولوية في الاستيراد للسلع العربية على اساس المعاملة التفضيلية .

* تفويض المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوزراء التجارة العرب بحكم عضويتهم فيه الصلاحيات في الاشراف على تنفيذ الاتفاقية ول وزراء التجارة تخويل لجنة فنية عليا تمثلهم بمعالجة القضايا الفنية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية عند الحاجة .

٢-**المشروعات العربية المشتركة** : في ضوء التزام الدول العربية باعفاء السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل ومن القيود غير الجمركية المفروضة على السلع المستوردة فان الامر يتطلب : (**العمار،1999-2000:24**) .

أ-تحديد قائمة المشروعت العربية المشتركة المشمولة بهذا الاعفاء وفق ضوابط محددة.

ب-تحديد الضوابط التي يمكن بموجبها اعتبار المشروعات العربية الفرعية والتي تساه م فيها المشروعات العربية المشتركة الام مشمولة بالاعفاء.

ج- تنفيذ كل مانصت عليه استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك من برامج ومشروعات واليات وجوانب مؤسسية وتمويلية والربط بين الخطط القطرية والقومية .

د- تنفيذ ميثاق العمل العربي المشترك والتزاماته الخا صة بتحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك وعدم تعريض العلاقات الاقتصادية العربية لاثار الخلافات العرضية وعدم اللجوء الى قطعها او تقليصها .

ومن جانب اخر يمكن تطوير المشروعات العربية – العربية المشتركة بوصفها اداة فعالة من ادوات العمل الاقتصادي العربي ال مشترك بقطاعاته المختلفة وذلك عن طريق ماياتي :(**مسعود،1987:1-4**)(**وزارة التجارة العراقية ،1987: 72-75**) .

-تحييد المشروعات العربية المشتركة وابعادها عن هيمنة الدول المضيفة .

-توسيع نطاق عمل المشروعات العربية المشتركة .

-الاستفادة من المشروعات العربية المشتركة في تشغيل العمالة العربية واعطاؤها الاولوية والاهتمام بتدريبها

-اعطاء الافضلية لمنتجات المشروعات العربية المشتركة وتقديم التسهيلات كافة لتسويقها للاسواق العربية .

-ضرورة دمج المشروعات العربية ذات الطبيعة المتشابهة ب هدف التخلص من الازدواجية وتقليص النفقات وتخفيض تكاليف الانتاج .

-دخول صناديق التنمية القطرية العربية في نمط جديد لتمويل المشروعات المشتركة .

-كل هذه التوجهات لا يمكن ان تحقق اهدافها اذا ما اقتصرت على المستوى القطري فلا بد من ان تكون على المستوى القومي لتضافر الجهود العربية في اقامة مثل هذه المشروعات عن طريق العمل الاقتصادي العربي المشترك وتحت مظلة الجامعة العربية .

٣-**الجانب التسويقي** :

ومن بين الامور المهمة في ذلك الجانب :

أ- انشاء شركة عربية لتسويق المنتجات العربية الفائضة لدى بعض الاقطار وتسهيل انسيابها الى الاقطار التي تشكو عجزا في بعض المواد مثال ذلك الخضراوات في الاردن والدواجن في السعودية والشعير في العراق ....الخ .

ب-منح وتقديم الحوافز والتسهيلات للمصدرين في الاقطار ال عربية لدى ممارستهم اي نشاط تصديري الى اقطار عربية اخرى وفق ما تسمح به ظروف كل قطر وانظمته التجارية في مجال رفع الضرائب والرسوم على الصادرات او في توجيه المستوردين الى الاستيراد من الاقطار العربية عن طريق منع او تحديد تراخيص الاستيراد للسلع الاجنبية او اي م جال آخر يراه القطر العربي مناسب .

ج- من الضروري انشاء مركز لتوثيق المعلومات التجارية للاقطار العربية .

د- من المناسب دراسة امكانية انشاء وكالة متخصصة للدعاية والاعلان تتولى ادارة وتنظيم الجهود الترويجية لاي جهة مستفيدة وتعزز بكوادر فنية وتسويقية لتصميم الو سائل الاعلانية وتوجيهها بشكل صحيح .

هـ - تنشيط دورالمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس واعتماد مواصفات ومقاييس موحدة للاقطار العربية ومسح حاجتها للمختبرات والتنسيق المستمر مع اجهزة التقييس والسيطرة النوعية القطرية لتوحيد المفاهيم واساليب العمل ومواكبة الموا صفات العالمية قدر الامكان ونشر الوعي بين المنتجين والمستهلكين في هذا المجال ،ويتضاعف هذا الدور اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار السلع الاجنبية المناسبة من حيث الجودة والاسعار التي اغرقت بها معظم الاسواق العربية .

و. العمل على ايجاد السبل الكفيلة بتحسين نوعية وجو دة السلع العربية المعدة للتصدير من خلال اعطاءها ميزة نسبية بموجب بنود اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

ز- الاسهام في خلق منافذ جديدة لتسويق السلع العربية ومصادر لتجهيز الاسواق العربية واعطاء الاولوية للسلع والاسواق العربية .

ح-امكانية قيام الهيئة العربية المشتركة للتسويق بالتفاوض الجماعي وابرام العقود والاتفاقيات في جانب الاستيراد والتصدير على اساس اختياري لكل من يرغب بذلك من الدول العربية .

ط- تشمل الخدمات التسويقية التي تقوم بها الهيئة على ضرورة التعريف لهذه السلع من خلال اقامة المعارض .

٤- الجانب التمويلي : يمكن ان تسهم العديد من المؤسسات والهيئات والمصارف القطرية والقومية في توفير التسهيلات الائتمانية والتمويل المباشر للصفقات التجارية المتعلقة بالسلع والخدمات العربية في تبادلها ضمن السوق العربي ،ولا يقتصر النشاط التمويلي لهذه المؤسسات على الائتمان قصير الاجل لدعم التبادل التجاري وانما يمكن ان يتجاوزه الى تمويل القاعدة

الانتاجية من خلال تمويل الصادرات والواردات من مستلزمات الانتاج والسلع الرأسمالية والوسيطة ويمكن العمل على : **(الراس ، 1986: 28-44)** .

أ–انشاء بنوك للتجارة الخارجية لتمويل الصادرات وتوفير الضمان اللازم للتبادل التجاري بين الاقطار العربية وفق شروط تفضيلية وحسب انظمتها الخاصة .

ب–اهمية قيام المؤسسات التجارية العربية القطرية ومؤسسات التمويل العربية بأعطاء اي قطر عربي يتعرض لعدوان خارجي اولوية خاصة في الدعم وفي تقديم الت سهيلات التجارية تطبيقا وانسجاما مع الاتفاقيات والمواثيق التي عقدت بين الاقطار العربية ،اما على المستوى القومي لقد تضمنت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية دعوة لصندوق النقد العربي بحكم اختصاصه ووفقا لاتفاقية إنشائه بوضع النظام المناسب لتيسير تسوية المدفوعات الناجمة عن التبادل التجاري بين الدول الاطراف في مجال تنمية التجارة العربية البينية .

ج– العمل على اعادة توطين الاموال العربية المستثمرة في الخارج ومن المعلوم بان الاموال العربية المستثمرة في الخارج ازدادت بدرجة كبيرة اذ بلغت اكثر من ت رليون دولار علما بأن الوطن العربي بأمس الحاجة الى مثل تلك الاموال التي استفادت منها الدول الرأسمالية المتقدمة وان اغلب هذه الدول تقف مع (اسرائيل) بشكل او بآخر ،لذلك فأن عملية توطين الاموال العربية المستثمرة في الخارج من ناحية وايقاف خروج المزيد من تلك الا موال من الوطن العربي من ناحية اخرى تتطلب تعاون جهود ومؤسسات وهيئات عديدة واتباع صيغ وسياسات واتخاذ اجراءات تؤدي في النهاية الى نجاح هذه العملية بما بنسجم وطموح الدول العربية ، وعلى الرغم من تعدد الصيغ والسياسات والاجراءات فانه يمكن تحديد المجالات الآتية كمجالات عمل رئيسيه يمكن البدء فيها . **(عبد الفضيل ، 1995: 108)**

–تحسين المناخ الاستثماري في الدول العربية .

–تطوير مؤسسات التمويل العربية والاسواق المالية العربية .

–زيادة الطاقة الاستيعابية الاستثمارية في الدول العربية .

–الاتساق في نظم الصرف العربية بأتجاه الاستقرار في اسعار الصرف العربية المتقاطعة .

–تنويع القاعدة الاقتصادية العربية وتطوير قطاعاتها الانتاجية .

٥– جانب ضمان الصادرات والاستيرادات : تضمنت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في مادتها العاشرة دعوة للمؤسسة العربية لضمان الا ستثمار على توفير الضمان اللازم للتبادل التجاري بين الدول الاطراف وفق شروط تفضيلية وحسب نظامها الخاص وضرورة العمل على : **(رزق ، 1992 : 204)**

أ–ازالة كافة القيود التي تقف بوجه السلع الزراعية والصناعية والمنجمية والتي يتم التعامل بها بين الدول العربية على اساس ما اقرته اتفاقية التجارة العربية الحرة الكبرى .

ب–العمل على استغلال كافة الامكانات والقدرات التصديرية في البلدان العربية وخاصة في مجال المعادن والكيمياويات والمنسوجات والملابس والغذاء الى جانب النفط .

ج–وضع نظام عربي يوفر خدمة متكاملة من الضمان ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي يتعرض لها المصدر العربي .

د– خلق ظروف ومزايا تنافسية افضل للمنتجات العربية في الاسواق العربية وتوفير شروط دفع وائتمان ايسر للمستوردين العرب .

هـ– العمل على تقديم كافة الضمانات الاخرى التي من شأنها ان تسهل عملية الاستيراد والتصدير بين الدول العربية .

و– العمل على ايجاد عملة موحدة والاتفاق على توحيد التعريفة الجمركية فيما بين الدول العربية الامر الذي من شأنه ان يشجع على انفتاح الاقتصادات العربية بعضها على البعض الاخر اكثر من انفتاحها نحو الخارج .

ثانياً: الحلول المقترحة على المدى الطويل :

لقد تمكنت الاقطار العربية خلال العقود السابقة من بناء طاقات انتاجية متطورة ومتقدمة في عدد هام من الميادين واقامة قاعدة متطورة من البنى الاساسية والتحتية ،لذلك من الممكن على الدول العربية ان تعمل على : **(طاهر ، 1993 : 47-50)**

١–تفعيل التنسيق التجاري العربي والتخطيط التكاملي : على الرغم من ضعف التنسيق في هذا الجانب فأن الطاقات الانتاجية القائمة تمتلك امكانات واسعة وتوفر فوائض سلعية تستطيع ان تعظم من فرص التبادل العربي البيني وتتيح مجال الاستغلال الافضل للطاقات القائمة .

٢–تعزيز القاعدة الانتاجية العربية وتنويعها :ان تنمية التجارة العربية البينية في المدى الطويل بشكل متصاعد ومستمر تتطلب تعزيز القدرة الانتاجية العربية في اطار استراتيجة تنموية يتوفر لها ركنان اساسيان هما الاول /ان تكون استراتيجية موجه للداخل ،بمعنى ان تكون موجه اساسا للوفاء بالاحتيا جات الانتاجية للاقتصاد العربي وللوفاء بمتطلبات الاستهلاك النهائي للغالبية العظمى من المواطنين العرب .الثاني / ان تستهدف الاستراتيجية اقامة هياكل انتاج متشابكة ومترابطة عضويا ومتكاملة رأسيا على المستوى القومي من خلال تنسيق انماط الاستثمار والمشاريع والخطط و البرامج القطرية بالاستناد الى معايير تأخذ بالاعتبار آثار الانماط البديلة للاستثمار على التركيب القطاعي لهياكل الانتاج والعمالة والتركيب السلعي للتجارة الخارجية وعلى المستويين القومي والقطري .

٣–العمل على مراجعة التجارب والانماط الانمائية :ان المرحلة القادم ة تستلزم مراجعة التجارب والانماط الانمائية لتعزيز عوامل القوة فيها ومعالجة مكامن الضعف ضمن هذا الاطار والتوجه .وتظل المشروعات العربية المشتركة الانتاجة التكاميلة والتنسيق بين البرامج والخطط الانمائية ما

بين الدول العربية تمثلان القاعدتين الرئيستين لتحقيق ا لتكامل الانمائي العربي في ظل تجربة العقود الماضية عربيا ودوليا ،فالتكامل الانمائي يعتبر ضرورة موضوعية يتطلب تحقيقها تكثيف الجهد العربي للتنسيق بين الاستثمارات في المجالات المختلفة من خلال المنظور القومي وبما يوفر القاعدة المادية والموضوعية للتكامل والتبادل ، ولهذا الغرض فأن الحاجة تبدو اليوم اكثر الحاحا للتنسيق بين المشاريع الانتاجية القائمة والمستقبلية خاصة في مجال صناعات الانتاج السلعي وبطريقة متدرجة ومرنة صعودا الى التنسيق بين الخطط الانمائية الامر الذي يحقق توسيع قاعدة التبادل التجاري العربي ، وانطلاقا من النظرة الواقعية المتدرجة قد يكون من المهم البدء ببعض الانشطة والصناعات الهامة ذات الاولوية لتنسيق انماط الاستثمار الانتاجي فيها على المستوى القومي في ضوء مؤشرات العجز في الميزان التجاري للمجموعات السلعية المختلفة بما يخفف من الضغوط والاختناقات التي تتعرض لها البلدان العربية

٤-تأثيرات اتفاقية الجات والشراكة الاوربية –المتوسطية : ان تلك الاتفاقيات ستكون سلبية على القطاع الصناعي في الدول العربية اذا لم تبادر هذه الدول على وضع سياسات داعمة تهدف الى تحسين الانتاجية القاعدة وتوجيه المدخرات العربية لتنمية قطاع اتها التصنيعية التصديرية وتشجيع دور القطاع الخاص على اخذ المبادرة من خلال تحرير وتحديث البيئة التجارية والاقتصادية القائمة ،فقد اثبتت التجارب السابقة ان تهميش القطاع الخاص يؤدي الى تعطيل جانب هام من القدرات الاستثمارية والادارية في المجتمع العربي ويخلق وضع ا تغيب فيه القدرة التنافسية وتتدنى الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة على اكمل وجه في ظل التطورات الحاصلة حاليا وفي شتى المجالات .ولكي يتم التغلب على المشاكل التي تعيق التبادل التجاري البيني يمكن العمل على تحقيق كثير من الامور الاخرى منها : **(عبد الفضيل ، 20- 1995: 18)**

أ-العمل على تسريع الانتقال الى السوق العربية المشتركة .

ب-ضرورة تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية وتسريع العمل باجراءات الانضمام اليها ورفع القيود الجمركية والادارية وتطبيق الاتفاقيات وتشجيع القطاع الخاص على لعب دور في تفعيل المبادلات التجارية داخل المنطقة وتشجيع الادخار المحلي والاستثمارات المحلية والاجنبية المباشرة .

ج- العمل على اصلاح وتصحيح الاوضاع الاقتصادية العربية ولكي يتحقق ذلك لا بد من خصخصة شركات ومؤسسات القطاع العام التي يمكن للقطاع الخاص القيام بأعمالها وتطوير ارتاجيتها وخاصة الخاسرة منها او التي لا تحقق قيمة مضافة في الاقتصاد المحلي .

د-العمل على ترشيد الانفاق الحكومي والحد من الهدر ومكافحة الفساد وتقديم الدعم المادي لمراكز البحث والتطوير الصناعي وتشجييع المبادرات الفردية الخلاقة والمبدعة .

هـ- ازالة القيود المفروضه على التجارة العربية البينية .

و- ضرورة معالجة مشكلة ضعف هياكل الانتاج .

ز- ضرورة التخصص في الانتاج وحسب الاحوال الاقتصادية في كل دولة .

ح- تحرير التجارة العربية البينية وتنميتها وتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة اذ انها الطريق الامثل لوصول السلع الى اسواق الدول الصناعية اضافة الى كونها الوسيلة الاساية لنقل التكنلوجيا الحديثة والاستفادة من الخبرات في شتى الميادين .

ط- من الممكن انشاء جهاز اعلامي عربي موحد تشرف عليه مؤسسات القطاعيين العام والخاص يتمتع بحرية واسعة بتقدير المناخ العام للاستثمار يوفر المعلومات .

ي- ضرورة العمل للوصول الى اتحاد جمركي موحد .

مما تقدم وعلى الرغم من انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في (1-1-1998) وبعد مضي اكثر من عقد على انشاءها فأن الدول العربية لم تحسن استغلال هذا التكتل في تحسين معدلات التبادل التجاري بينها ولم تحسن استغلال هذا التكتل في مواجهة التحديات والضغوط الخارجية ،فالموقف التفاوضي العربي مع الاتحاد الاوربي كان هزيلا الى درجة كبيرة ،اذ لم يتم التفاوض على اساس تكتل اقتصادي عربي موحد ، وانما انفردت كل دولة بتوقيع اتفاقية شراكة مع الاتحادد الاوربي دون تحقيق ميزات تمكنها من حماية سلعها المحلية المماثلة من المنافسة الاجنبية وكذلك دون تحقيق ميزات اخرى تمكنها من حماية سلعها واقتصاداتها من منافسة السلع والخدمات التي ستتدفق من دول الاتحاد الى الدول العربية الموقعة على الاتفاقية ،اذ ستحضى السلع الاوربية بمعاملة تفضيلي ة تفوق تلك المقدمة الى منتجات الدول العربية الاخرى ،ومن جانب آخر تمثل اتفاقات الشراكة الاوربية – المتوسطية اتفاقات ثنائية بين الاتحاد الاوربي والدول العربية الشريكة وتطال فقط الدول العربية المطلة على البحر الابيض المتوسط ودول مجلس التعاون الخليجي اي انها لا تشمل بقية الدول العربية الامر الذي سينعكس سلبا على التبادل التجاري العربي البيني داخل منطقة ال تجارة الحرة العربية نظرا للمنافسة التي ستواجهها السلع العربية من السلع القادمة من دول الاتحاد والتي تتمتع بمعاملة تفضيلية تفوق تلك المقدمة الى المنتجات العربية ،كذلك فـأن الدعوة الأمريكية التي اطلقها الرئيس الامريكي في (2003- 5-9) لاقامة منطقة تجارية حرة امريكية شرق اوسطية في غضون عشر سنوات تضم الولايات المتحدة و (23)دولة من منطقة الشرق الاوسط ،اي(22) دولة عربية ودولة واحدة غير عربية وهي (اسرائيل) ،تهدف الى خلق منطقة تجارة حرة في الشرق الاوسط بحدود حرة ما بين العرب(والاسرائيليين) تكون (لاسرائيل) وامريكا اليد العليا في المنطقة ،وهي تجديد لدعوة (شمعون بيريز) التي عرضها في كتابه (الشرق الاوسط الجديد) الذي نشر في عام (1993) وهي مشروطة تتطلب من الدول الراغبة في توقيع الاتفاقية ان تغير نظمها السياسية والتعليمية

والاقتصادية وبالتالي هويتها ،وهذا اخطر ما في المشروع . ولهذا يصح ان نطلق عليها منطقة التجارة غير الحرة على حد تعبير الدكتور محمود عبد الفضيل .(**رزق ، سابق : 214**)

الاستنتاجات

المحور الاول

١–لقد شهد عقد السبعينات ازدهارا في حجم المبادلات العربية البينية ويمكن تسميتها بالمدة الذهبية التي تزامنت مع الاجراءات التصحيحية لاسعار البترول وما ينتج عنه من فوائض مالية اتجهت نحو الاستيراد والتصدير مما عزز من زيادة حجم تلك المبادلات .

٢–ان التبادل التجاري العربي البيني يتركز في دول المجموعة النفطية كونها بلدان تمتاز بأقتصادات متشابه وتمتلك قاعدة انتاجية لا بأس بها ولا بد من الاشارة الى ان الارتفاع النسبي لنصيب دول مجلس التعاون الخليجي من الصاردات والواردات العربية البينية يعود الى الاستقرار وثبات العلاقات السياسية والتجارية بين دول المجلس وتطورها بأستمرار نحو الافضل ،بالاضافة الى ميل نظم التجارة في هذه الدو ل الى الانفتاح العربي مع خلوها من التعقيد ،ولكن مع هذا كله نلاحظ ان الاضطرابات التي حدثت مؤخرا في المنطقة العربية اثرت بشكل او بآخر على حجم تلك المبادلات ، واضافة الى ذلك فأن التبادل التجاري يتم في غالبيته بين دول عربية مجاورة لبعضها ،فعلى سبيل المثال تركزت صادرات السعودية مع الكويت والامارات بنسبة (75%)، كما تركزت صادرات الاردن مع العراق والسعودية (40%)، اما بالنسبة لدول المجموعة غير النفطية فقد كان التركز في صادراتها على السلع البسيطة وكان اتجاه هذه الصادرات ينصب في غالبيته الى الدول المجاورة لبعضها ،اما الواردات العربية البينية فقد كان تركيزها حول سلعة واحدة هي (البترول).

٣–من الملفت للانتباه بأن المملكة العربية السعودية استحوذت على النصيب الاكبر من اجمالي التجارة العربية البينية والدولية على حد سواء ولجميع المدة قيد البحث ،لاسباب تم ذكرها سابقا .

٤–لو تم استبعاد الصادرات والواردات النقطية العربية من اجمالي التجارة العربية البينية (النفط الخام والوقود)والتي تحتل النسبة الاكبر لجميع الفترات الزمنية ،لتبين لنا حقيقة مفادها من الاغذية والمشروبات احتلت المركز الاول تليها المواد الكيمياوية ثم المصنوعات (السلع المصنعة) ثم بند الألات ومعدات النقل ولجميع المدة قيد البحث .

٥–ان نسبة اجمالي الصادرات العربية البينية للمدة (1975-2005) في المتوسط بلغت (76.2%) للمجموعة النفطية من اجمالي الصادرات العربية البينية ،في حين بلغت نسبة الصادرات العربية البينية منها في المجموعة غير النفطية كمتوسط (23.8%) خلال نفس المدة اما بالنسبة للواردات العربية البينية لنفس المدة فقد بلغت المجموعة النفطية كمتوسط نسبة (

60%) من اجمالي الواردات العربية البينية ،بينما بلغت هذه النسة كمتوسط للمجموعة غير النفطية (40%) خلال نفس المدة .

٦–ان الاستنتاج المهم من مجمل البحث والذي كان يتركز حول استخراج نسبة التجارة العربية البينية من اجمالي التجارة العربية الدولية ومقارنة هذه النسبة مع نسبة التجارة العربية الدولية (الخارجية) وعلى النحو الآتي : كانت نسبة التجارة العربية البينية من اجمالي التجا رة العربية للمدة (1970-1975) ،(7.3%) كمتوسط وبلغت (8%) للمدة (1975-1980) في حين بلغت النسبة (7.7%) للمدة (1980-1985) بينما بلغت (9.4%) للمدة (1985-1990) في حين بلغت النسبة (9.3%) للمدة (1990-1995) بينما بلغت (8.7%) للمدة (1995-2000) وبلغت النسبة (9.6%) للمدة (2000-2005) .وعند مقارنة هذه النسب مع نسب التجارة العربية الدولية (الخارجية)يتضح بأن نسب التبادل التجاري العربي البيني متدنية جدا مقارنة بنسب التبادل التجاري العربي البيني وهذا يدل على مدى انفتاح اقتصادات الدول العربية مع الخارج على حساب التبادل ا لتجاري العربي البيني ،اذ بلغت نسبة التبادل التجاري العربي الدولي (91%) خلال جميع الفترات وهذه النسبة تستوجب الوقوف عندها عندما يتم وضع المعالجات والمقترحات الخاصة يتطوير وتنمية التبادل التجاري العربي البيني الذي بلغ كنسبة (9%) فقط .

٧–من خلال قراءة الميزان التجاري العربي يمكن ان نستنتج الآتي :

أ–ان دول المجموعة النفطية قد سجلت فائضا مستمرا في موازينها التجارية ولجميع المدة قيد البحث.

ب–عانت دول المجموعة غير النفطية من عجز مستمر ويكاد ان يكون مزمن في موازينها التجارية وفي نفس المدة.

ج– اما لو تم اخذ الدول العربية كمجموعة واحدة (اجمالي الميزان التجاري للدول العربية) نلاحظ انه يتسم بفائض مستمر والسبب في ذلك يعود الى ارتفاع قيمة الفائض في الموازين التجارية للدول النفطية بالشكل الذي يغطي ويتجاوز قيمة العجز في الميزان التجاري للدول غير النفطية والتي تعاني من عجز مستمر في موازينها التجارية .

٨–واخيرا نستطيع القول بأن نسب المبادلات التجارية العربية البينية كانت متذبذبة بين فترة واخرى ارتفاعا وانخفاضا والسبب في ذلك يعود بالدرجة الاساس الى الخلافات السياسية العربية بالاضافة الى الاسباب الاخرى ومنها التاثيرات الخارجية .

المحور الثاني والثالث

١–ان العامل الاساسي الذي شكل ولا زال يشكل عائقا اساسيا للعلاقات العربية –العربية وليس فقط في المبادلات التجارية البينية هو الصراعات والخلافات بين الانظمة السياسية والتي نتج

عنها الكثير من المعوقات الاخرى ادت بالنتيجة الى تدني مستوى التبادل التجاري بين الاقطار العربية ،الامر الذي انعكس سلبا على ضعف القاعدة الانتاجية العربية على مستوى الاقطار ،اضافة الى ذلك انعكس الامر ايضا على العلاقات الاقتصادية في مجال النقل وراس المال وتنقل القوى العاملة والجوانب الاخرى ،وعليه ان هذا العامل كان نتيجة للسياسة الخارجية للدول الرأسمالية التي لها مصالح اقتصادية في المنطقة العربية بشكل او بآخر بما يخدم مصالحها الامر الذي ادى ارتباط اقتصادات تلك الاقطار بالاقتصادات الرأسمالية ارتباطا مختلفا متأثرة بأزماتها المستمرة ،ومحاولة بذلك ابقاء الاقطار العربية سوقا لجمع المواد الاولية (الخام) وتصديرها وابقاؤها سوقا لاستهلاك ما يصنع لدى الدول الرأسمالية ،كل ذلك انعكس سلبا على ضعف التبادل التجاري العربي وتدني مستوياته.

٢-ان استمرار الترابط العضوي بين الدول العربية والدول الرأسمالية ،واتباع آليات جديدة لتحقيق ذلك ،ومن تلك الآليات تتمثل في الانتساب الى المجموعات الاقتصادية الاجنبية وتقديم القروض والعون المالي والفني والاستثمارات المباشرة ،اضافة الى ذلك انتهاج سياسات اقتصادية وتجارية من شأنها ان تعزز هذا الترابط بين الدول العربية والدول الرأسمالية .وهذا يعتبر امر خطير جدا لانه لا يعيق مسيرة التجارة العربية البينية فحسب بل يتعدى ذلك الى ترسيخ وتقوية التبعية الخارجية وجعل الاقطار العربية تدور في فلك الدول الرأسمالية ،اضافة الى ذلك تبين لنا ان من اشد المخاطر الخارجية المباشرة التي تتعرض لها الجهود التنموية العربية والمشاريع الانتاجية العربية الوليدة والتجارة العربية البينية ،هي سياسات الدعم والاغراق التي تمارسها الدول الصناعية والشركات المتعددة الجنسية وفروعها المنتشرة في انحاء العالم .

٣-نتيجة لهذا الترابط بين الطرفين والسياسات المتبعة من قبل الدول الدول الرأسمالية تجاه الدول العربية ، افضى ذلك الى توقيع بعض الدول العربية اتفاقيات شراكة تجارية مع بعض دول المجموعة الاوربية- المتوسطية وهذا بدوره ادى الى تدني نسب التبادل التجاري العربي البيني مقارنة مع ارتفاع تلك النسب مع الجانب الاخر خلال جميع المدة قيد الدراسة.

٤-من خلال البحث ، لقد اجمع الاقتصاديون على ضرورة تطوير القطاع الصناعي وجعله يحتل المرتبة الاولى في الدول النامية وبخاصة العربية منها ، ودمج اقتصاديات النفط مع فروع الاقتصاد الاخرى وعدم جعله منعزلا عن بقية القطاعات الاخرى ، والعمل على ايجاد الكيفية التي يتم من خلاله ا النهوض بالقطاع الزراعي لمواجهة متطلبات التنمية ،الامر الذي من شأنه ان يؤدي الى تطوير عملية التبادل التجاري العربي البيني .

<u>التوصيات</u>

اولا: على الصعيد القطري : في هذا المجال يمكن العمل على :

١ -تطوير القاعدة الانتاجية وانتهاج خطط تنموية لكل قطر عربي بما يخد م توجهات التبادل التجاري العربي البيني .

٢ -العمل على انشاء مركز للدعاية والاعلان في كل قطر عربي للترويج عن منتجات الاقطار العربية وتعريف المواطن العربي بها الامر الذي يساعد على الحد من منافسة السلع الاجنبية .

٣ -العمل على تفعيل الاتفاقيات الثنائية العربية – العربية التي تم ابرامها تحت مظلة الجامعة العربية بما ينسجم والية تحرير التبادل التجاري كمنطلق اساسي في العمل الاقتصادي العربي المشترك ومشروع البرنامج المتكامل لتنمية التبادل التجاري العربي .

٤ -انشاء مصارف تجارية متخصصة في مجال التجارة في كل قطر من الاقطار العرب ية مهمتها تمويل العجز في الموازين التجارية لبعض تلك الاقطار من خلال منح الديون الميسرة والاعانات للاقطار التي تتتعرض للازمات والكوارث الطبيعية .

٥ -الالتزام بمبدأ عدم الاعتداء لاي قطر عربي على اخر ولاي سبب كان وتحت اي ظروف الامر الذي ينعكس ايجابا على العلاقات الاقتصادية العربية في شتى المجالات وليس المجال التجاري فقط.

٦ -ضرورة الحد من عقد اتفاقيات الشراكة مع التكتلات الدولية لما تجنيه هذه الاتفاقيات من مخاطر على المبادلات البينية وانحسار هذه الاقطار عن محيطها العربي .

٧ -يترتب على الاندماج في العولمة الاقتصادية التي يجري تنفيذها في معظم الاقطار العربية خسارة كبيرة في الاستقلال الذاتي للسيادة من خلال الاتفاق على تنفيذ واستخدام السياسات التجارية الامر الذي انعكس سلبا على تدني حجم المبادلات التجارية العربية وعليه يمكن التوصية بضرورة الحد من التوجه نحو الاندماج في العول مة الاقتصادية وما لها من مخاطر اقتصادية جسيمة على مستوى كل قطر عربي .

٨ -اعطاء القطاع الخاص دورا مناسبا في عملية التنمية خاصة في القطاع الزراعي اذ توجد درجة عالية من المنافسة وضرورة اخضاعه للاشراف والمراقبة.

٩ -اعطاء الدور الاهم والرائد في عملية التنمية للقطاع ا لعام بشرط اخضاعه للمراقبة والمحاسبة الديمقراطية وانتقاء عناصره على اساس الكفاءة والامانة .

١٠ – العمل على حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الاجنبية ضمان ان تكون الحماية على مستوى معقول .

١١ – الحيلولة دون نزوح الرساميل الخاصة الى الخارج، كذلك وضع حد لهجرة الايدي العاملة المدربة والعقول وضرورة الاهتمام بهذا الجانب ورعايته خدمة للمصلحة الوطنية.

١٢ – ضرورة تشجيع القطاع الصناعي بما يسهم في جلب التقنية والتكنولوجيا التي تساهم في تقدم وازدهار اقتصادات الاقطار العربية بالاضافة الى الاهتمام بالقطاعات الاخرى كقطاع الخدمات الذي يعكس مدى رفاهية هذا البلد او ذاك.

١٣ – العمل على ربط التنمية القطرية بالتعاون الاقتصادي العربي وهذا يعني القدرة على تحقيق التنمية ورفع مستويات المعيشة في وقت اقصر بالاعتماد على الذات وفي مواجهة التحديات التي تحيط بالوطن العربي .

ثانيا: على الصعيد القومي :

ولحين اقرار التصور الشمولي للكيان العربي يمكن وضع برنامج عمل على المستوى العربي للنهوض بمبادلاته التجارية البينية يتضمن الخطوات الآتية :

١ – يمكن للدول العربية تخصيص مؤتمر قمة عربية اقتصادية تتبنى فيه مجددا روح وثيقتي استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي اللذان طرحهما مؤتمر قمة عمان (1980) بهدف اقامة موقف عربي موحد لمجابهة المشكلات الاقتصادية الملحة قصيرة الاجل .

٢ – الاهتمام العربي بشؤن التنمية المخططة والتمسك بمنهج التخطيط الشامل ودور الدولة في ضمان حدود دنيا للنشاط الاقتصا دي ولإعداد الأطر بالاضافة الى الاعتناء بتنسيق الخطط القطرية وبرنامج الانماء التكاملي واحياء خطة التنمية القومية .

٣ – اتخاذ موقف عربي موحد من قضايا العجز الغذائي والمديونية الخارجية ودعم ومساعدة الدول المدينة .

٤ – تفعيل الاتفاقيات الجماعية فيما يخص المبادلات التجارية وعدم التفريط بأنجازاتها وتنفيذ ما اتفق عليه .

٥ – التمسك باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بعد اجراء تعديلات مناسبة عليها بوصفها اهم الانجازات القومية وابرزها في طريق الوحدة الاقتصادية وبوصفها الاساس الموضوعي الملائم لتنمية الاقتصاد العربي .

٦ – تقوية التنسيق والتعاون الاقتصادي والتجاري بين الاقطار العربية وهذا يتطلب تقوية السوق العربية المشتركة وتوسيع دائرة الإعفاءات من الرسوم والضرائب الجمركية وغير الجمركية بالاضافة الى اهمية التركيز على المشروعات العربية المشتركة على المستوى القومي وكذلك يتطلب الامر اقامة بنك للاستثمارات العربية داخل الاقطار العربية يكون اداة لجذب المدخرات العربية على المستوى العربي .

٧- ضرورة التوصل الى آلية مناسبة لتسوية المدفوعات بين الاقطار العربية بما يؤدي الى تنمية حركة رأس المال والتبادل التجاري .

٨- ضرورة الاستفادة من الجوانب الايجابية في تجربة اوروبا الموحدة وبخاصة في مجالات وآليات التجارة والسياسات المالية والنقدية والتنسيق حول اسعار الصرف،ويمكن البدء في الاستفادة من النظام النقدي الاوروبي باتباع الانضباط في السياستين المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار في اسعار الصرف .

٩- العمل على تصفي ة الخلافات العربية وايجاد صيغة ملائمة لتكتل عربي لمواجهة التكتلات الدولية .

ثالثا :على الصعيد الدولي :

١- تنسيق المواقف العربية في اطار الجامعة العربية لتكوين قاعدة عربية جماعية ،بحيث لا يحدث تناقض بين المصالح العربية واي مجموعة اقليمية او دولية على حساب مصال ح المجموعات الاخرى.

٢- يمكن للاقطار العربية مجتمعة ان تستخدم الجدار الكمركي العربي الموحد ولسلع محددة مستوردة من الخارج مقابل استخدامها لمبدء الحماية ضد السلع العربية المصدرة اليها .

٣- العمل بكل الوسائل على تشجيع الاستثمارات الاجنبية في داخل البلدان العربية الا مر الذي من شأنه ان يؤدي الى تقوية الجانب التمويلي لتك الاقطار وهذا بدوره يساهم في تقوية القاعدة الانتاجية العربية .

٤- غرض تأمين الاقطار العربية لمستلزمات نقل التكنولوجيا من الدول الرأسمالية الى الوطن العربي وزيادة الكفاءة التدريبية فأن هذا الامر يتطلب من ال دول العربية ان تقوم بتخصيص جزء من الصادرات النفطية كحصة مقابل تأمين هذه المستلزمات من اجل تقوية القاعدة الانتاجية في الدول العربية.

٥- ضرورة العمل على توثيق التعاون بين الدول العربية وبقية الدول النامية من خلال المنظمات الدولية والمؤسسات الاقليمية لوضع ضغط مك ثف على الدول الرأسمالية لفتح اسواقها لصادرات الدول النامية ،وللحفاظ على تحسين شروط التبادل التجاري واستقرارها بين الطرفين ، وللحفاظ على استقرار اسعار صرف العملات الاساسية لتجنب التقلبات في قيمة الصادرات التي تعتمد عليها الدول النامية اعتمادا كبيرا في تنميت ها وبالإمكان قيام الدول العربية بتكثيف البحث عن جدوى قيام مشاريع مشتركة في الدول النامية في مجال الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية والتسويق وتطوير التكنولوجيا الصالحة للدول النامية .

٦ -دعم الوجود العربي في وظائف المنظمات الدولية واداراتها ورفع مستوى التمثيل فيها واتخاذ مواقف سياسية عربية موحدة بالنسبة لاهم المشاكل الاقتصادية الدولية الحالية وايجاد درجة عالية من التنسيق والتشاور مع منظمات الامم المتحدة التي تساهم في دعم الجهود الانمائية القطرية والقومية .

٧ -ضرورة العمل على تنويع العلاقات الاقتصادية العربية وتوس يع مجالاتها حتى لا تبقى مركزة في تكتل اقتصادي معين ، ويأتي في هذا الاطار توسيع العلاقات مع دول اوروبا الشرقية والدول النامية .

٨ -ضرورة تنشيط الحوار العربي الاوربي مع التذكير بضرورة الحوار العربي ٠العربي كشرط مسبق .

٩ -بالامكان عن طريق التنسيق العربي قيام الدول ا لعربية النفطية نيابة عن باقي الدول العربية بالتفاوض مع الدول الرأسمالية لضمان تدفق النفط والمواد الغذائية بالاتجاهين المتعاكسين بشروط مرضية وضمن اطار متفق عليه ومقبول للجانبين.

المصادر

١ -الراس ،د.اسعد ،بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ،الرياض ، 1986.

٢ -عبد الحي ،د.وليد ،معوقات العمل العربي المشترك ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1988.

٣ -عبد الفضيل ،د.محمود ،في كشف الغمة وسبل استنهاض الامة –الواقع والوهم حول الشرق اوسطية ،دار ابن سينا للنشر ،الطبعة الاولى ،القاهرة ،1995.

٤ -العمار ،د.منعم صاحي ،السوق العربية المشتركة ،مركز الدراسات الدولية – بغداد ، 1999-2000.

٥ -عيدو ،د.عبد الكريم ،انشاء السوق العربية المشتركة ،مطبعة الاهرام ،القاهرة ، 1985.

٦ -مرسي ،د.فؤاد ،دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية ،عمان ،1992.

٧ -الدجاني ،د،برهان ،الاقتصادات العربية والكات ،مجلة شؤون عربية ،العدد (80) ،بيروت ،1994.

٨ -دليلة ،د.عارف ،الاصلاحات الاقتصادية واثرها على التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ،مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ،العدد (9) ،السنة الخامسة ،آب 1990.
٩ -رزق ،جمال الدين ،التجارة العربية البينية والعوامل المؤثرة فيها وامكانيات تنميتها ،ورقة قدمت الى ندوة سياسات التجارة الخارجية البينية للبلدان العربية ، ابوظبي (27-29/ كانون ثان / 1992)
١٠ -زلزلة ،د. عبد الحسن ،التكامل الاقتصادي العربي امام التحديات ،مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد (11) ،بيروت 1980.
١١ -طاهر ،د.جميل ،مفهوم وابعاد التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية – الواقع والتحديات ،مجلة شؤون عربية ،العدد (75)،بيروت 1993.
١٢ -عبد الفضيل ،د.محمود ،ازمة الفكر الاستراتيجي العربي ،مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد (205)،بيروت 1995.
١٣ -عوش ،د.صباح ،تحرير التجارة العربية البينية ، مجلة شؤون عربية ،العدد(318) ، بيروت 2006.
١٤ -مسعود ،د.سميح ،المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك – واقعه ومشكلاته وآفاقه ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت 1987.
١٥ -جامعة الدول العربية – المانة العامة ، واقع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها – ورقة عمل الامانة العامة لادار ة الشؤون الاقتصادية مقدمة الى مؤتمر التجارة العربية ،الرياض (7-8 /شباط / 1987 .
١٦ -جامعة الدول العربية – الامانة العامة –ادارة التجارة والتنمية ،تقرير الامانة العامة حول متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، القاهرة (14-15 \2 \ 2004) .
١٧ -جمهورية العراق –وزارة التجارة ،التجارة العربية البينية – الواقع والآفاق ، دراسة مقدمة الى اجتماعات الدورة (42) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، الرياض (7-1987/2/12).
١٨ – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1985.
١٩ – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1986.
٢٠ – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1988.
٢١ – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1989.
٢٢ – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1991.
٢٣ – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1994.
٢٤ – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1996.

٢٥ – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1998.
٢٦ – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2000.
٢٧ – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2001.
٢٨ – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2003.
٢٩ – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2004.
٣٠ – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2006.
٣١ - الدليمي ،علي احمد ،العلاقات الاقتصادية بين المجموعة الاقتصادية الاوربية والاقطار العربية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، 1992 .
٣٢ - العزاوي ،سوسن صادق جعفر ، الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الكات) واثرها في تجارة الدول المتقدمة والدول النامية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ،1993.